Civil Society Institutions and the Government: A Mutual Relationship Jordan (A Case Study)

Mohammed Ahmad Almoqdad
Ameen Ali Alazzam

Abstract: The current study aimed to diagnose the relationship between civil society organizations and the government in general, and Jordan as a case study in particular. To achieve this goal the study explored the nature of the independent role played by non-governmental organizations and their ability to achieve its multiple development goals. Moreover, the study focused on the main reasons for the increasing number of these institutions, and provided further clarifications of the reasons for poor cooperation between the government and civil society institutions.

To achieve the research goals the study used a descriptive method as this approach is transparent and all assumptions made by the study can be seen and questioned. Therefore, by this approach the researcher could explore the elements of government policy by exercising increasing pressure to affect the performance of Jordanian non-governmental institutions and diagnose the multiple challenges and obstacles that still face NGOs to activate their roles in the reform process and modernization. It is concluded in this study that although Jordan has witnessed a significant increase in the number of civil society organizations, the NGOs are still suffering from poor performance due to a lack of necessary cooperation and coordination with each other, and as a result of weak governments' contribution to revitalize the NGOs' performance.

Keywords: Civil Society, State, Executive Branch, Mutual Relationship.

مؤسسات المجتمع المدني والحكومة: العلاقة المتبادلة الأردن (حالة دراسة)

محمد أحمد المقداد(*)
أمين علي العزام(**)

ملخص: تهدف الدراسة إلى تشخيص علاقة مؤسسات المجتمع المدني مع الحكومة بشكل عام، والأردن كحالة دراسة بشكل خاص، وذلك من خلال تعرف طبيعة الوظائف والأدوار المنوطة بعمل المؤسسات غير الحكومية وقدرتها على تحقيق أهدافها التنموية المتعددة، مع الوقوف على أسباب تزايد أعداد هذه المؤسسات، إضافة إلى توضيح أسباب ضعف التعاون بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني. بناءً على المشكلة البحثية وأهدافها استندت الدراسة إلى فرض رئيس، مفاده "وجود علاقة ارتباطية بين قدرة توظيف مؤسسات المجتمع المدني في الأردن لأدوارها، وبين مساهمة السلطة التنفيذية في تعزيز قدرة هذه المؤسسات". واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وذلك عند مناقشة طبيعة العلاقة التي تمارسها الحكومة للتأثير على عمل المؤسسات غير الحكومية في الأردن، وعند تشخيص التحديات المتعددة التي ما زالت تواجه – المؤسسات غيرالحكومية – لتفعيل أدوارها في عملية الإصلاح والتحديث. وأخيراً، خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات رئيسة، تمثل أبرزها بوجود ضعف في عمل مؤسسات المجتمع المدني في الأردن، على الرغم من تزايدها وانتشار وجودها في الأردن، نتيجة غياب التعاون والتنسيق اللازم بعضها مع بعض من جهة، ومسؤولية السلطة السياسية في المساهمة في تنشيط عمل المؤسسات غير الحكومية، من جهة أخرى.

المصطلحات الأساسية: المجتمع المدني، الدولة، السلطة التنفيذية، العلاقة المتبادلة.

(*) أستاذ مشارك، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
(**) أستاذ مساعد، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

مقدمة:

هناك إشكالية في كثير من الدول، وخاصة النامية منها، حول العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة؛ فمن ناحية لا يمكننا دراسة المجتمع المدني بمعزل عن الدولة من حيث هي مجموعة القوانين (الممثلة بالدستور والقوانين واللوائح) الناظمة للمجتمع بجميع مؤسساته. وهذا يحتم معرفة طبيعة ودرجة الوضوح في العلاقة التي تربط بين الطرفين والوقوف على العوائق التي تقف في طريق بناء علاقة سلسة ومتبادلة بين الطرفين، وهذا ينعكس أحياناً في القوانين والأنظمة التي تبني أو لا تبني بيئة داعمة لمؤسسات المجتمع المدني، وأحياناً تنعكس في المواقف والأحكام المسبقة وأزمة الثقة التي تحول دون بناء علاقة تعاون بين الطرفين. إن مؤسسات المجتمع المدني في الغرب استطاعت أن تصل إلى موقع متقدم كقوة غير حكومية فاعلة في اتخاذ القرارات في ميادين الحياة المختلفة؛ لدرجة أصبحت الحكومات لا تتخذ أي قرار إلا بالعودة إلى هذه المؤسسات، وبالتشاور معها، وهذا يعني أن العلاقة بينهما هي تشاركية تبادلية. غير أنها في البلدان النامية ما زالت تطمح إلى أن تصل إلى تلك المكانة التي تستطيع بها أن تسهم في مشاركة الحكومات في صياغة القرارات الاقتصادية والسياسية والثقافية.

ومن ناحية أخرى فإن المجتمع المدني لكي يكون قوياً وفعالاً فإنه يحتاج إلى مؤسسات فاعلة ومستقلة تدعمه حكومة تؤمن بدوره كمشارك أساسي وفاعل في دراسة وصياغة السياسات المتعلقة بمجالات الحياة المختلفة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، وكرقيب على تنفيذها بما يخدم المصلحة العامة بعيداً عن المحسوبيات والارتهان لمصالح الطبقات المهيمنة على السلطة. ومن ثم لا يمكن تصور وجود مجتمع صحيح وراق ومتقدم يفتقر إلى علاقة إيجابية ومتوازنة بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة. وهذا الأمر يطرح تساؤلات إشكالية، منها: كيف ينبغي أن تكون العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة لكي تحقق شيئاً إيجابياً لصالح المجتمع؟ وما واقع العلاقة بينهما في المجتمعات العربية عموماً والحالة الأردنية خصوصاً أهي تشاركية تكاملية لا يلغي طرف الطرف الآخر، ومن ثم هي أشبه بعقد اجتماعي أم هي تناقضية بسبب خوف الحكومات من تنامي دور المؤسسات؛ مما يضعف سيطرتها على المجتمع؟ وما العوائق التي قد تحول في مجتمع ما دون وصول تلك العلاقة إلى مرحلة متقدمة؟ وما الذي يحتاجه الطرفان للوصول إلى علاقة إيجابية وفاعلة بينهما؟.

هناك من تحدث عن هذه الإشكالية مبيناً طبيعة العلاقة أو ما يجب أن تكون عليه، فقد بيّن (هيجل) أن المجتمع المدني يضم جميع الأفراد والطبقات والمؤسسات الاقتصادية التي تنظم في ظل القانون المدني، الذي يحتاج إلى مراقبة دائمة من قبل الدولة لتوفير المناخ الذي يؤهل لبناء الاستقرار بين المصالح الذاتية المتباينة وبما يتلاءم مع الصالح العام (رشيد، 2003). وفي ضوء ذلك بدأت الجماعات والدول تهتم بمدنية المجتمع بتكوين مؤسساتها التنظيمية لخدمة جميع الأفراد، عن طريق فتح المجالات أمام جميع الفرص المتكافئة لإشباع الاحتياجات وتلبية التطلعات، وبما ينسجم مع خدمة الصالح العام. وبهذا أصبح مفهوم المجتمع متداولاً وبصورة مألوفة في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية وأدبيات السياسة والتنمية على وجه التحديد خاصة بعد منتصف القرن الماضي، في ظل تزايد واتساع لوسائل الاتصال التي ساعدت على فتح قنوات التواصل المجتمعي داخل حدود الوحدات السياسية وخارجها، وأصبحت التفاعلات البشرية تنمو في مناخات متباينة من مجتمع إلى آخر بما يتوافر لها من فضاءات الحرية، فنجدها في الدول المتقدمة صناعياً أكثر توافقاً مع تطلعات التنظيم المدني؛ كون الديمقراطية بأركانها ووسائلها تعيش في بيئة هذه الدول، ومعالم حكم القانون والمساءلة وتوطيد مفهوم المؤسسية هي ثقافة ونهج عند النظام السياسي والمجتمعي بغض النظر عن تغير أشخاصه واحتياجات تحديث الإستراتيجيات.

في المقابل ما زال المجتمع اقل وصفاً للمدنية المتحضرة في معظم الدول النامية؛ كون السلطة الحكومية جعلت نفوذها في جميع البناء التكويني للدولة، مبررة بذلك حاجة المكونات المجتمعية والمؤسسية إلى رعاية عامة تشمل التوجهات الفردية والجماعية، وحتى تتحقق أهداف الدولة لابد أن تنسجم الرؤى مع رؤية النظام السياسي القائم، وإن أي تنظيم جماعي ينشأ، عليه أن يتوافق مع الشروط القانونية المصوغة تلبية لتوفير الأمن والاستقرار، ومواجهة لمعالم الفوضى التي قد تنجم عن طرح الجماعات المجتمعية ذات المصالح الضيقة. وبناءً عليه، بقيت قنوات الطرح لدى فئات المجتمع في الدول النامية تواجه بالنقد والتضييق من قبل السلطة التنفيذية، معتبرةً السلطة أن مفهوم المجتمع المدني دخيل على التراث الفكري من قبل تلك الدول التي مارست الاضطهاد والاستبداد على معظم التكوينات البشرية، وعملت على تخلفها الفكري وإبقائها تحت سيطرتها المادية، لذا لابد أن تركز الأفكار المجتمعية وبقيادة السلطة السياسية القائمة على

تفويت الفرصة للدول الاستعمارية حتى لا تتغلغل ثانية في المجتمعات النامية خاصة أنها تستخدم وسائل جديدة كدعم الحقوق والحريات وفتح مجالات الاستثمار الخاصة وحرية السوق التي توظف جميعها لصالح الدول المتمكنة.

أما في الدول العربية، فبقي الحال في الممارسة – وبدرجة نسبية – لا يختلف عند معظمها عن ذلك الواقع في الدول النامية (سالفة الذكر)، واستمر التركيز من قبل الدولة على الأسرة والعشيرة ورعاية المؤسسات المدنية بشكل مباشر، ونهجت السلطة العامة سياسة الاحتواء مكفولة بقواعد تشريعية مصوغة بإشرافها، نتج منها وجود فجوة تضيق وتتسع ضمن مقاييس ترسمها وتشرف على تنفيذها فئات من أصحاب المصالح الذاتية، وأبقت على النتاج الفكري والمادي لدى النخب المجتمعية (المستضعفة) لتكون دون جدوى في التأثير المجتمعي، بل وصفت أحياناً بالفوضوية إذا خرجت لتتعارض مع أفكار التيار المستنفذ أو النظام السياسي الحاكم. وعلى الرغم من قيام كثير من التنظيمات المجتمعية (مؤسسات المجتمع المدني) في الوطن العربي (حيث تجاوز عددها 280 ألف مؤسسة) (Rishmawi and Morris, 2007)، فإن أدوار معظمها بقيت دون المستوى المطلوب، ويرجع ذلك إلى ضعف إدارة المجتمع، وتدخل السلطة السياسية عن طريق إيجاد تشريعات تعوق الأدوار الفردية، كذلك مصادرة حقوق الإنسان، والالتفاف على المؤسسات الموجودة بإيجاد منظمات غير حكومية، لتكون نفعية لأشخاص من الأجهزة التنفيذية للدولة وتعمل لاستقطاب التمويلات الدولية وتجييرها بما يؤدي إلى إجهاض الدور المثالي والفاعل للمنظمات المدنية الموجودة (هلال وشعراوي، 2001). وتوجد كثير من المعوقات المتعلقة بالمؤسسات غير الحكومية ذاتها، كتخلف برامجها أو أدائها، وقصور البناء الإداري والمؤسسي لهياكلها التنظيمية، وضعف الممارسة الديمقراطية الداخلية، وضعف التنسيق والتعاون بينها وبين المؤسسات المشابهة لها على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي (منصوري، 2009).

1 – 1 – أهداف الدراسة:

يمكن تحديد الأهداف الرئيسة التي تسعى الدراسة إلى مناقشتها بما يلي:

1 – تعرف طبيعة وواقع العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة على ضوء توضيح أسباب ظهور المؤسسات، والعوامل المؤثرة على دورها.

2 – توضيح ماهية منظمات المجتمع المدني في الأردن وتصنيفها على ضوء دراسة أنشطتها وتأثيرها العام واتجاهاتها التفعيلية.

3 – الوقوف على التحديات الرئيسة التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في الأردن.

4 – مناقشة دور المؤسسات الأردنية غير الحكومية في التنمية، وذلك في كل من مجال التنشئة المجتمعية المتعلقة بالإصلاح السياسي، وبرامج التحديث المتعلقة بالمجال الاقتصادي، ومن ثم توضيح أسباب ضعف التعاون بين الحكومة الأردنية ومؤسسات المجتمع المدني في برامج التنمية.

1 – 2 – أهمية الدراسة:

أ – الأهمية العلمية: حيث إن هناك كثيراً من الدراسات العلمية التي ناقشت موضوع المجتمع المدني، إلا أن معظمها توقف في البحث عن طبيعة تكوينها وأدوارها، كما أن بعض هذه الدراسات ناقش فاعليتها في جوانب تنموية محددة. أما الأهمية العلمية لهذه الدراسة، فإنها تستمد من كونها تبحث بأسلوب علمي في مناقشة العلاقة المتبادلة بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطة الحاكمة في الأردن، في الوقت الذي ازدادت وانتشرت فيه هذه المؤسسات بشكل سريع وواسع في معظم الدول، وأخذت أدوارها لتحقق مختلف الأهداف التي قامت على ضوئها.

ب – الأهمية العملية: أما الأهمية العملية للدراسة فتكمن في مناقشة النواحي والعناصر التي تؤثر في قدرة مؤسسات المجتمع المدني في الأردن على الحراك الاجتماعي والسياسي لتلبية متطلبات التنمية الشاملة، وذلك استناداً إلى النهوض بالوظائف التي تقوم عليها المؤسسات غير الحكومية بالتعاون مع الحكومة، وبما يكفل تحديث الأدوار والتكيف معها خدمة للأهداف العامة التي تنعكس على جميع مكونات الدولة.

1 – 3 – منهجية الدراسة:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي كأحد أشكال التحليل والتفسير العلمي لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة. حيث إن أول ما يقوم به الباحث لدراسة ظاهرة ما هو وصف هذه الظاهرة وتحديد خصائصها ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها وما إلى ذلك من جوانب تدور حول سبر أغوار

المشكلة أو الظاهرة (Frankle,1993: 107). علاوة على ذلك فإن هذا المنهج يهدف إلى تعرف الظاهرة كما توجد فعلاً بالواقع ويعتمد على تفسير الوضع القائم؛ أي ما هو كائن، وهنا يسعى الباحث إلى تعرف وتقديم تفسير لظهور مؤسسات المجتمع المدني في الدول بشكل عام والأردن بشكل خاص، إضافة إلى توضيح العوامل المؤثرة على أدوارها، وتعرف العلاقة بين المؤسسات غير الحكومية والسلطة الحاكمة في الدولة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن دور هذا المنهج يتعدى مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة إلى التحليل الكيفي أو الكمي والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها واستخلاص النتائج منها (مرسي، 1986: 96).

1 – 4 – مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تكمن مشكلة دراسة مؤسسات المجتمع المدني والحكومات في موضوع جدلية العلاقة التي تربط مؤسسات المجتمع المدني والحكومة، حيث هناك تفاوت في فهم هذه العلاقة؛ فأحياناً ينظر إلى مؤسسات المجتمع المدني كمصدر للشرعية واستقرار الحكومات وتنمية المجتمع؛ كون العديد من المؤسسات تهتم بأدوار مختلفة، كالرقابة والمساءلة والمتابعة والمساهمة الفاعلة في تطوير المجتمع وتنميته من خلال التثقيف ونشر جميع المفاهيم التي تهتم بالحياة المدنية، وعليه نجد مؤسسات المجتمع المدني تتمتع بالتشاركية والاستقلالية التي تمكنها من القيام بأدوارها بحسب الرؤى التي انطلقت لتحقيق الأهداف المعلنة التي قامت عليها. وأحياناً أخرى ينظر إليها كمصدر معارض ضد تعسف الحكومات وقمعها وغرورها وتوغلها، ومن ثم فإنها تبقى رهينة نظرة النظام السياسي في تعزيز وظائفها. وعلى الرغم من تزايد وجودها عدداً، فهي تبقى ضعيفة وتحكمها العديد من الأدوات التي تجعل من وجودها ذا وصف كمي مبتعد عن نوعية العمل الذي يخدم منطلقات الإصلاح والتحديث؛ فهي محكومة بعلاقة التدخل من السلطة الحكومية، بدلاً من علاقة التكامل والشراكة، وتضبط بقواعد قانونية تجعلها تعمل ضمن مناخ رؤية السلطة التنفيذية، وتصبح بذلك مقيدة؛ مما يترتب على ذلك غياب عامل الثقة بين الجانبين.

ومن هنا، فإن هذه الدراسة تسعى – ببحث علمي عميق – إلى فهم واقع العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني الأردني والحكومات المتعاقبة، وذلك بالإجابة عن تساؤلات أساسية تشكل إشكالية الدراسة، وهي:

– ما طبيعة العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة استناداً إلى أوجه الاختلاف في نظرة وجوب الممارسة لدى المهتمين في دراسة النظم السياسية؟

– ما الوظائف / الأدوار التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني في الأردن؟ وما أبرز التحديات التي ما زالت تعوق عملها في عملية الإصلاح والتجديد؟

– ما الأسباب التي ما زالت تحول دون دعم فاعل من قبل الحكومة لتعزيز التعاون بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني في الأردن؟

1 – 5 – فروض الدراسة:

تقوم الدراسة على فرض رئيس، مفاده "وجود علاقة ارتباطية بين قدرة توظيف مؤسسات المجتمع المدني في الأردن لأدوارها وبين مساهمة السلطة التنفيذية في تعزيز ذلك"، وينبثق عن هذا الفرض عدة فروض فرعية، تتمثل بما يلي:

– هناك علاقة سببية عكسية بين نظرة الحكومات (ثقة أم شك) لمؤسسات المجتمع المدني وبين دورها في تنمية المجتمع.

– هنالك علاقة ارتباطية طردية بين انتشار وازدهار مؤسسات المجتمع المدني في الأردن وبين الأهداف الأساسية التي تسعى لتحقيقها والمتعلقة بجوانب التنمية المختلفة.

– هناك علاقة ارتباطية إيجابية بين تعاون مؤسسات المجتمع المدني وتنسيقها بعضها مع بعض، وبين تنامي تأثيرها على الحكومة والمجتمع الأردني.

1 – 6 – متغيرات الدراسة:

– المتغير المستقل: مؤسسات المجتمع المدني.

– المتغير التابع: العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة.

1 – 7 – تقسيم الدراسة:

بناء على هدف الدراسة ومشكلتها وأسئلتها، تقسم إلى عدة فصول، على النحو التالي:

الفصل الأول: يتناول دراسة المجتمع المدني والدولة.. وتفسير ظهور مؤسسات المجتمع المدني في الدول، والعوامل المؤثرة على أدوارها، بالإضافة إلى توضيح العلاقة المتبادلة بين السلطة الحاكمة والمؤسسات المدنية.

الفصل الثاني: يناقش التطور التاريخي لمؤسسات المجتمع المدني في الأردن ويوضح عوامل تزايدها وانتشارها والوظائف الأساسية التي تقوم بها والتحديات التي تواجهها.

الفصل الثالث: يشخص الدور التنموي لمؤسسات المجتمع المدني في الأردن، وذلك ضمن مجال التنشئة السياسية والتنمية الاقتصادية، وتبيان علاقة الحكومة بمؤسسات المجتمع المدني في الدور التنموي.

1 – 8 – مفردات الدراسة:

أ – المجتمع المدني:

1– التعريف الاسمي: كثر الحديث عن مفهوم المجتمع المدني بالعقود الماضية؛ بحيث ارتبط هذا المفهوم بموضوع الديمقراطية ارتباطاً وثيقاً خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وأصبح إحدى أهم ميزات النظم الديمقراطية؛ حيث أصبح المفهومان متلازمين بشكل يوحي بأنه لايمكن أن توجد دولة ديمقراطية دون وجود مؤسسات للمجتمع المدني تعمل في إطارها، بل إننا نلاحظ أن الدولة تسعى إلى إنشاء أو المساعدة في إنشاء تلك المؤسسات التي تعطيها الصبغة الشرعية وتعزز موقفها. هذا، ويعتبر مصطلح "المجتمع المدني" من نتاج الفكر الغربي، وظهر هذا المفهوم نتيجة تزامن النهضة الفكرية مع الثورة الصناعية إلى جانب فصل الكنيسة عن الدولة، وبذلك تجاوزت المجتمعات الأوروبية الحال التي كانت تعيش بها في ظل حكم (الفطرية أو الطبيعية) – كما عرفها (غرامشي) – إلى مشاركة المجتمع المدني في رسم الخطط وتنفيذها إلى جانب السلطة السياسية القائمة، وأصبح بذلك – المجتمع المدني ومؤسساته – جزءاً من البنية القومية. ويرى (غرامشي) أن هناك مستويين للمجتمع المدني، الأول: مجموعة التنظيمات التي غالباً ما تسمى بالتنظيمات الخاصة. المستوى الثاني: يدعى المجتمع السياسي أو الدولة، ووظيفة المجتمع المدني الهيمنة عن طريق الثقافة والإيديولوجيا، أما وظيفة الدولة فتكمن في السيطرة والإكراه، وبهذا اعتبر (غرامشي) مجال المجتمع المدني مجال تنافس (الإيديولوجيا) بين تطلعات الأفراد والجماعة من جمهور الدولة وبين رغبة النظام السياسي في الهيمنة لتحقيق استقرار أجهزة الدولة الرسمية سياسياً (عباس، 2010). أما البنك الدولي، فقد قدم تعريفاً للمجتمع المدني أعده العديد من المراكز البحثية فحواه. "إن مصطلح المجتمع المدني يشير إلى مجموعة واسعة النطاق من

المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجود في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية. ومن ثم يشير المصطلح إلى مجموعة عريضة من المنظمات، تضم الجماعات المجتمعية المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري" (Paffenholz and Spurk, 2006).

أما مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي فقد ركز على البنية والوظيفة والمضمون. فيرى سعد الدين إبراهيم أن المجتمع المدني يشمل "عناصر أو تنظيمات غير حكومية، كالأحزاب السياسية، والاتحادات العمالية، والنقابات المهنية، وهيئات التنمية الاجتماعية وغيرها من جماعات الضغط، ولا يشمل المجتمع المدني التنظيمات الإرثية التقليدية في المجتمع، التي يولد فيها الفرد أو يرثها وتكون عضويته فيها إجبارية كالقبيلة والأسرة، ولا يشمل التنظيمات التي تقوم على الدين أو الطائفة أو العرق". (محمد عبد الجابري، 1993: 8). ويعرفه أبو حلاوة بأنه "المجتمع الذي يقوم على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة" (أبو حلاوة، 1999: 12).

2 – التعريف الإجرائي: يمكن تعريف المجتمع المدني تعريفاً إجرائياً بأنه ذلك التنظيم الذي يشمل المؤسسات والمنظمات الطوعية وغير الحكومية، التي أسسها الأفراد بحكم ميولهم التطوعية، وخلفياتهم المهنية، وانتماءاتهم الفكرية، بموجب التشريعات النافذة، وتتمثل في الجمعيات والهيئات التطوعية، والأحزاب السياسية، والنقابات المهنية، والعمالية، والأندية الرياضية، والاجتماعية، والثقافية، وغيرها من المؤسسات الأخرى.

ب – مؤسسات المجتمع المدني:

1 – **التعريف الاسمي**: يرى محمد عابد الجابري أن المجتمع المدني أولاً وقبل كل شيء «مجتمع المدن»، وأن مؤسساته هي التي ينشئها الناس بينهم في المدينة، لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ فهي مؤسسات إرادية، أو شبه إرادية، يقيمها الناس وينخرطون فيها، أو يحلونها، أو ينسحبون منها، وذلك على

النقيض تماماً من مؤسسات المجتمع البدوي التي هي مؤسسات «طبيعية» يولد الفرد منتمياً إليها، مندمجاً فيها، ولا يستطيع الانسحاب منها كالقبيلة والطائفة. ويرى أيضاً أن المجتمع المدني هو "المجتمع الذي تنظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية ويمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية وتحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في حدها الأدنى، فالمجتمع المدني هو الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة: البرلمان، القضاء المستقل، الأحزاب، النقابات، الجمعيات ... إلخ". (الجابري 1993، ص8). وتعرّف مؤسسات المجتمع المدني "بأنها تلك التي تشكل الحيز الوسيط بين الأفراد والسلطة التنفيذية، والتي تعمل بهدف تعزيز العلاقات الفردية والجماعية عن طريق دعم الحوافز الاجتماعية والاقتصادية، وبما يحقق التوازن بين المصالح الخاصة والدعم الاجتماعي، وهي التي تقوم بالدور المجتمعي الرئيس في مراجعة ما تمارسه الحكومة لصيانة الحقوق والحريات الأساسية" (سمك وعابدين، 2002).

2 – **التعريف الإجرائي:** أما المفهوم الذي يخدم هذه الدراسة فهو تعريف مؤسسات المجتمع المدني بأنها مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تقوم على علاقة متشابكة بين الأفراد فيما بينهم من جهة وبينهم وبين الدولة من ناحية أخرى بهدف تحقيق مصالح متبادلة. وتقوم العضوية في هذه التنظيمات تبعاً للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي، ولا تستند فيه العضوية إلى عوامل الوراثة وروابط الدم والولاءات الأولية مثل الأسرة والعشيرة والطائفة والقبيلة، وتنشأ هذه التنظيمات لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة.

وللمجتمع المدني بهذا المفهوم ثلاثة مقومات أساسية، هي:

- الفعل الإرادي الحر، أو الطوعية.
- الوجود في شكل منظمات، أو المؤسسية.
- الهدف والدور الذي تسعى لتحقيقه.

ج – السلطة السياسية والدولة:

1 – **التعريف الاسمي**: هناك كثير من التعريفات التي قدمها المتخصصون والمهتمون في تناول دراسة السلطة السياسية والدولة، إلا أن البحث سوف يقتصر عرضه لأبرز التعريفات التي تنسجم مع الدراسة. وفيما يتعلق بمفهوم السلطة

يعرفها (جان وليام لابير) بأنها "الوظيفة الاجتماعية التي تقوم على سن القوانين وحفظها وتطبيقها ومعاقبة من يخالفها، وهي التي تعمل على تغييرها وتطويرها كلما دعت الحاجة، وهي التي لا غنى عنها لوجود الجماعة ومتابعة نشاطها؛ فهي التي تقوم باتخاذ القرارات التي يتوقف عليها تحقيق الأهداف التي تتابعها الجماعة" (لابيار، 1983).

أما مفهوم الدولة فيرى (سيتوزا فبري) أنه يستند إلى الغاية من تأسيسها، التي تكمن في تحقيق الحرية للأفراد والاعتراف بهم كذوات مسؤولة وعاقلة وقادرة على التفكير، ومن ثم تمكين كل مواطن من الحفاظ على حقه الطبيعي في الوجود باعتباره وجوداً حراً (صليبا، 1982). بينما يرى (هيجل) أن مفهوم الدولة يرجع إلى علاقتها بالفرد؛ حيث يرى أن الفرد يجب أن يخضع للدولة وينصاع لقوانينها؛ لأنها تجسد فعلياً الإرادة العقلانية العامة، والوعي الجماعي القائم على الأخلاق الكونية؛ لأنها تدفع بالمرء للتخلص من أنانيته بحيث ينخرط ضمن الحياة الأخلاقية" (Avineri, 1984).

2 – **التعريف الإجرائي**: توظف الدراسة كلاً من مفهوم السلطة السياسية والدولة، عند تناول علاقة ذلك مع المجتمع المدني، والعلاقة بين السلطة الحاكمة ومؤسسات المجتمع المدني، وعند تبيان وتأكيد أهمية الأدوار ذات العلاقة بالوظائف الخاصة بالتنشئة الاجتماعية والسياسية والدور التنموي الاقتصادي.

1 – 9 – الدراسات السابقة:

هناك كثير من الدراسات البحثية نشر بعضها في كتب وأخرى في دوريات محكمة، تناولت موضوع مؤسسات المجتمع المدني، تمثل – بمجملها – مراجع علمية مهمة عند مناقشة ماهية طبيعة المؤسسات غير الحكومية وأدوارها ودراسة تنظيمها ومجال عملها.

فضمن كتابه "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: حالة الأردن" تناول المؤلف (مصطفى حمارنة) علاقة الدولة بالمجتمع في الأردن، مستعرضاً كذلك مراحل تطور مؤسسات المجتمع المدني ممثلة بالأحزاب السياسية، النقابات المهنية والعمالية، الهيئات الثقافية، الأندية الشبابية، والجمعيات الأهلية. وبين أن استخدام مفهوم المجتمع المدني الذي ظهر في الفكر الغربي عليه العديد من التحفظات عند مقارنة ذلك مع واقع المجتمع المدني في الدولة العربية،

وذلك بسبب خصوصية المجتمعات وتباين مفاهيم الدور والعلاقة بين مؤسسية الحكم عند الدول الغربية واحتكار السلطة عند النظم السياسية العربية (حمارنة، 1990).

وفي كتابهما "تطور المجتمع المدني في الأردن وواقعه الراهن" استعرض المؤلفان هاني الحوراني وحسين أبو رمان "الإطار التاريخي لتطور المجتمع المدني في الأردن"؛ حيث ركزا على مناقشة كل من البيئة القانونية المحيطة بعمل منظمات المجتمع المدني، إضافة إلى توضيح طبيعة فئات المجتمع المدني وقطاعاته المختلفة (الحوراني وأبو رمان، 2001).

أما دراسة إبتسام العطيات عن "العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني الأردني ومؤسسات المجتمع المدني العالمي"؛ فقد هدفت إلى تعرف طبيعة البرامج والمشاريع المشتركة التي تقوم بها كل مؤسسات المجتمع المدني في الأردن والعالم، إضافة إلى تحليل إيجابيات وسلبيات هذه العلاقة من وجهة نظر القائمين على المؤسسات المحلية. كما ناقشت الباحثة الخصائص العامة لتنظيمات المجتمع المدني موضحة أن منظمات المجتمع المدني في الأردن باتت تميل لتكون أكثر استقلالاً من تدخل الحكومة، كما خلصت إلى أن تنظيمات المجتمع المدني العالمية أصبحت ذات حضور واضح في دعم مثيلاتها من تنظيمات المجتمع المدني الأردني؛ كونها غطت ما نسبته (35,5%) من إجمالي الدعم العام الذي تتلقاه هذه المؤسسات (العطيات، 1998).

وفي دراسة مهمة بعنوان "مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الأردن"، من إعداد الدكتور موسى إشتيوي الذي تناول فيها التطور التاريخي للقطاع العام في الأردن، إضافة إلى تقييم العلاقة بين كل من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني مع القطاع العام، وبحث الدور في عملية الإصلاح الشامل بغية التنمية المنشودة. وخلص الباحث إلى عدة توصيات، منها توحيد المرجعيات التشريعية الناظمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني، وتبسيط إجراءات تسجيل هذه المؤسسات وتأسيسها والعمل على مؤسسة مشاركتها في مجال تطوير التشريعات ورسم السياسات العامة (إشتيوي، 2006).

مما سبق يمكن القول إنه يغلب على الدراسات والبحوث السابقة عن مؤسسات المجتمع المدني في الأردن أنها تعاملت مع الأخير في بيان أدواره في المجتمع مع

بيان مدى نجاحه في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها. ولا سيما من حيث الدور الذي يشغله في المجال العام لكل مجتمع. ولكن قلما تجد دراسة تبين بعمق طبيعة العلاقة التي تربط بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومات المتعاقبة وبيان أثر هذه العلاقة على نجاح المؤسسات في أداء أدوارها وبيان دور منظمات المجتمع المدني في التحولات الديمقراطية. لهذا تأتي هذه الدراسة بناءً على أهدافها سالفة الذكر، لتضيف إلى مجمل ما تناولته الدراسات البحثية ذات العلاقة بدراسة المجتمع المدني وعلاقته بالدولة بشكل عام، والأردن كدراسة حالة نظرية على وجه الخصوص.

- المجتمع المدني والدولة (دراسة نظرية):

بالرجوع إلى واقع العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني مع مؤسسات الدولة في جميع الدول، نلاحظ أن ما يميز المنظمات غير الحكومية عن الأجهزة الرسمية يرتكز حول طبيعة النشاط من جهة، وما ينتج عن الأنماط التنظيمية المتنوعة، وطبيعة العلاقة التي تربط كلاً منها مع أفراد الدولة من جهة ثانية. فعلى الرغم من درجة الاختلاف الوظيفي الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية فإنهما متساويان ضمن مفهوم الحق في الاهتمام بالقضايا العامة والتأثير في القرار والاهتمام بالمراجعة والتنفيذ. وهذا يترتب عليه وصف العلاقة بأنها علاقة تكاملية بين المؤسسات المجتمعية والمؤسسات الرسمية، وأن السلطة التنفيذية لا تستطيع أن تقوم بدور الإصلاح والتحديث من دون شراكة حقيقية مع المجتمع المدني الذي يقدم لها البدائل والموارد، وكذلك لا يستطيع المجتمع المدني تحقيق أهدافه من دون وجود حكومة قوية، تحرص على القوانين بكل موضوعية في التطبيق والممارسة، وتحقق الأمن ومستلزمات أفراد المجتمع.

بناء على ما تقدم، نجد أن مؤسسات المجتمع المدني في الدولة لابد أن تمارس أدوارها بشكل وظيفي مكمل لدور المؤسسات الرسمية وليس تثقيفياً أو مضاداً للسلطات الرسمية الثلاث. لكن إذا كانت أدوار السلطات الرسمية محددة، فإن المجتمع المدني هو الأداة التي تهتم بقضية المشاركة في شؤون المجتمع والحكم وإدارة شؤون الدولة. لهذا، مما لا شك فيه، أن مؤسسات المجتمع المدني باتت تؤدي أدواراً مهمة في كثير من الدول والأنظمة السياسية الدولية، إلا أن هذه الأدوار تختلف بالكم والتأثير من دولة إلى أخرى، ومن نظام سياسي إلى آخر؛ فتارة تكون

هذه المؤسسات ذات فاعلية مؤثرة في دولة ما، وتارة أخرى تؤدي أدواراً ثانوية وأقل فاعلية في دولة أخرى، ويرجع ذلك لعوامل مرتبطة بالعلاقة القائمة بين منظمات المجتمع المدني والدولة من جانب، وبالظروف الداخلية والدولية التي تحيط بالمنظمات والدولة من جانب آخر (السيد، 2004). لهذا لابد من تبيان واقع العلاقة المتبادلة بين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة الرسمية بناءً على طبيعة أوجه الاختلاف في نظرة وجوب الممارسة لدى المهتمين في النظم السياسية، التي خلصت إلى دراسة العلاقة على ضوء الاعتبارات التالية:

1 – جدلية العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني.

2 – العوامل المؤثرة على دور مؤسسات المجتمع المدني.

3 – تطور العلاقة المتبادلة بين السلطة الحاكمة ومؤسسات المجتمع المدني.

لذا، سوف يتناول هذا الفصل تبيان هذه الاعتبارات – سالفة الذكر– على النحو التالي:

أ – العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني:

تعددت أشكال العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني بين تناقض وشراكة وتبادل وتكامل؛ فيرى البعض أن الأصل في العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني أن تكون علاقة تعتمد على التكاملية في الأدوار والانخراط المتبادل في البرامج والعمل، وهذا يعني – بالضرورة – أن لا تكون العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني علاقة تناقض أو خصومة؛ ذلك لأنه ليس باستطاعة مؤسسات السلطة، أو مؤسسات المجتمع المدني منفردة مواجهة التحديات المفروضة على المجتمع والإسهام في عملية التنمية الشاملة سواء أكانت بشرية أم ثقافية أم سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم غير ذلك؛ وذلك لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد وللمجتمع على حد سواء. وهذا ما يؤكده شمخي جبر في مقالته في الحوار المتمدن أن العلاقة بين الدولة والمجتمع – باعتباره جملة من المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية تعمل لتلبية احتياجات المجتمع المحلي– هي علاقة بين عنصرين متلازمين ومتجاذبين؛ فلا دولة من دون مجتمع مدني ولا مجتمع مدنياً من دون دولة، ويضيف "إن كان المجتمع هو من يُنشئ الدولة وهو الذي يمنحها الشرعية، فإن الأخيرة هي المسؤولة عن تنميته وتطويره. ولا يمكن أن تكون هناك حياة ديمقراطية سليمة إذا

كانت العلاقة بين (الدولة) و(المجتمع) موبوءة بالريبة والشك وفقدان الثقة بين الطرفين، ولا يمكن أن تقام دولة من دون مجتمع، كما لا يمكن للمجتمع أن يستمر من دون هذه الدولة" (شمخي، 2007). ويرى أنصار الرؤية التكاملية أن المجتمع المدني في الغرب لم يتطور لتقويض الدولة، ولقد أثمرت هذه العلاقة التكاملية أن وجدت مؤسسات مجتمع مدني قوية ودولة قوية حصيلة هذا التطور المتوازي؛ ذلك أن الدولة تستطيع أن تسهم في تقوية المجتمع المدني أو في تطور مجتمع مدني صحي من خلال وضع قوانين واضحة قابلة للتطبيق لعمل هذا المجتمع، وأيضاً تقديم حوافز له. وبالمقابل فإن منظمات المجتمع المدني تصبح أكثر فعالية في المشاركة في عملية صنع السياسة، إذا كانت الدولة تتمتع بسلطات متماسكة قادرة على وضع السياسات وتنفيذها.

وعلى الرغم من تزايد أنصار المجتمع المدني، فقد نشط بالمقابل أنصار الدولة في مواجهة ما اعتبروه إستراتيجيات جديدة لإضعاف الدولة وتفكيكها. ولعل الدول العربية هي الساحة التي شهدت أكثر العداوات وأقساها إزاء المجتمع المدني؛ وذلك بسبب خوف الحكومات من تنامي دور المؤسسات؛ مما قد يضعف سيطرتها على المجتمع. فهذا عبد العزيز راجل في مقالته (المجتمع المدني والدولة.. أزمة علاقة أم مأزق غياب) يبين أنه لا يمكن الحديث عن المجتمع المدني في الأنظمة الشمولية والمستبدة، وكذا في الأنظمة الثيوقراطية؛ لأن هذه الأنظمة لا تعترف بالعمل المدني أو بوجود منظمات مجتمع مدني؛ وإن وجدت بعض المؤسسات المعبرة عنه؛ فإنها صورية ليس إلا (راجل، 2013). ويضيف راجل أن ثمة علاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة ولكن حدود هذه العلاقة محتوم بالأدوار وطبيعة الدولة، والأنظمة السياسية، أما من جهة الدور الذي تؤديه المؤسسات، فإذا كانت المؤسسات المدنية تسعى لتحقيق أهداف مادية ومعنوية لأفرادها مع إغفال الوظيفة الحقيقية لها تجاه المجتمع فهذا يؤدي إلى وقوعها تحت سيطرة الدولة ونفوذها ويبقى تطور مؤسسات المجتمع المدني مرتهناً بإرادة الدولة (راجل، 2013). وأما من حيث شكل النظام السياسي الذي يحكم الدولة وأثره على العلاقة بين طرفي المعادلة فإن الأنظمة الشمولية والديكتاتورية تعمل على تحجيم أدوار المجتمع المدني ونشاطه وتحجيم دور الفاعلين الاجتماعيين وخاصة منظمات المجتمع المدني؛ ذلك لأن هذه الأنظمة تنظر إلى مؤسسات المجتمع المدني "بعين الترصد باعتبارها أداة تدمير لقوتها وسيطرتها على الحكم إلى جانب أنها أداة توعية

جماهيرية من خلال مناداتها بالواجبات والحقوق والمتابعة لأشكال انتهاكات حقوق الإنسان؛ نتيجة لهذا كله تحاول الحكومات الشمولية أن تربط بين منظمات المجتمع المدني والاستهداف الخارجي للدول المعادية حتى تكتسب الشرعية للقضاء عليها والتقليل من أدوار الفاعلين الاجتماعيين" (ماضي، 2011). ويرى الشقران – الكاتب في مركز الرأي للدراسات – أن ثمة علاقة عكسية بين الدكتاتورية والوحدانية في السلطة مع وجود مجتمع مدني فاعل، "فلا مجتمع مدنياً فاعلاً مع دكتاتورية ولا دكتاتورية، يمكن أن تخلق مجتمعاً مدنياً يمارس دوره بشكل جيد؛ إذ لا يمكن أن يتطور المجتمع المدني مع تدخل الحكومة أو السلطة..... إن استقلالية منظمات المجتمع المدني هي مكمن قوتها، ورؤيتها هي ضمانة لنجاحها، وإستراتيجياتها هي في أساس فاعليتها" (الشقران، 2010).

ب – العوامل المؤثرة على دور مؤسسات المجتمع المدني:

على الرغم من تزايد مؤسسات المجتمع المدني في الدول المتقدمة والنامية واتساع أدوارها المجتمعية وتنوع وظائفها واختلاف درجة علاقاتها بالجهات المسؤولة عن السياسة العامة في الدولة، فإن ثمة عوامل مؤثرة على طبيعة عملها وحراكها داخل الدولة وخارجها؛ مما يجعلها مقيدة في تنفيذ برامجها التي قامت عليها، وتحد كذلك من مستوى تطورها ودرجة تأثيرها في المجتمع، ومن ثم تأثيرها السياسي ومستوى الضغط الذي تمارسه على الحكومة، وعلى قدرة المشاركة في صنع القرار، وتتمثل أبرز هذه العوامل فيما يأتي:

1 – **العامل الديمغرافي:** حيث يؤثر توزيع السكان على مستوى الأنشطة التي تمارسها مؤسسات المجتمع المدني، وعلى مواقع تأثيرها جغرافياً. وينعكس عامل التكوين الاجتماعي للسكان على مستوى الانتماء للمؤسسات المدنية، وكذلك خريطة تكوينها المكانية وأنواعها؛ بمعنى أن المؤسسات يقوم عملها في مناطق المدن، ومن ثم الحضر الريفية مقارنة مع المناطق النائية (الحسيني، 2006).

2 – **العامل الاجتماعي والاقتصادي:** يرتبط هذا العامل بقوة دور الدولة، فعندما يقل حضور رعاية الدولة في مجالات وقطاعات معينة، يشجع ذلك منظمات المجتمع المدني لأن تظهر على الفراغ الناشئ عن ذلك في القطاعات، سواء بتقديم الخدمات التعليمية والصحية بأسعار رمزية أو مجانية.

3 – **العامل السياسي:** تعتمد مؤسسات المجتمع المدني في رفع مستوى

نشاطها وتتأثر إيجابياً أو سلبياً بدرجة انفتاح النظام السياسي على القوى المجتمعية في تكريس دورة القرار سواء فيما يتعلق برسمه أو تنفيذه، ويعتمد قوة هذا العمل على السلطة التنفيذية في توجهاتها الفكرية والثقافية وشخصيتها في الانفتاح على المجتمع ومؤسساته العامة والأهلية (الحسيني، 2006). كذلك يرتكز العامل السياسي على التركيبة المجتمعية ودورها في تقديم الرأي العام المستنير، وعلى قوة المؤسسات وحركاتها الفاعلة، والوضع الاقتصادي والاستقرار والأمن الوطني بأنواعه ومرتكزاته الاجتماعية والسياسية.

4 – **العامل الخارجي**: يعتمد على الظروف الإقليمية والدولية، وعلى علاقات التعاون والروابط التي تقيمها الدولة مع المحيط الخارجي؛ لأن ذلك له علاقة ارتباطية ومباشرة بزيادة الاهتمام الدولي والدعم العالمي لأنشطة المؤسسات غير الحكومية، خاصة في الدول النامية التي طالما تحتاج معظم مكوناتها إلى الدعم الدولي، سواء مادياً أو بإكساب المجتمعات الخبرات الإستراتيجية والعلمية الناجحة.

ج – تطور العلاقة المتبادلة بين السلطة الحاكمة ومؤسسات المجتمع المدني:

لقد باتت الدراسات الاجتماعية بشكل عام والسياسية على وجه الخصوص – تهتم بمعرفة طبيعة العلاقة بين السلطة التنفيذية ومؤسسات المجتمع المدني التي يجب أن تقوم على مفهوم الشراكة المتبادلة؛ كونها أضحت من البدائل الحديثة والأفضل لتحقيق مغزى وأبعاد الإصلاح والتحديث في مختلف الدول بغض النظر عن حجم مقوماتها ومستوى أدائها؛ فلم يعد في مقدرة أية سلطة في دولة متقدمة أو نامية، أن تقوم بكل المهام التنموية في المجتمع، وإن الارتباط الوثيق بين السلطة الرسمية والمؤسسات المدنية يستند إلى شراكة مؤسسية وفعالة لإحداث النقلات الكمية والنوعية في مجالات التنمية المختلفة. كما أن المناخ اللازم للأخذ بعملية الشراكة يستدعي إرادة سياسية ومجتمعية تقدر أهمية أدوار المنظمات غير الحكومية، وإن البيئة السياسية المطلوبة يجب ألا تقتصر على مجرد وضع قوانين منشئة للمنظمات، بل لابد أن تكون محفزة لضمان نشاطها بإتاحة الوسائل التي تتطلبها لذلك، وأن تبني كل من الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني شراكات حقيقية قائمة على توافقات المصلحة الوطنية (Anderlini & El-Bushra, 2008). بمعنى آخر، للوصول إلى العمل الفاعل والنشاط الذي يلبي أهداف المجتمع واحتياجاته، والمناخ الذاتي لعملية الشراكة السياسية والمجتمعية، لابد من نظام

سياسي قوي في فكره ونهجه، ومجتمع مدني قوي في طرحة وتفاعله، وهو ما يكفل خلق علاقة متوازنة بين طرف الدولة الرسمي من جانب، والمؤسسات المجتمعية من جانب آخر؛ كون هذه العلاقة هي التي تمنع السلطة الحاكمة من السيطرة على المجتمع المدني والهيمنة عليه، وكذلك في المقابل تمنع المجتمع المدني من فرض سيطرته على أجهزة الدولة وتوظيفها من أجل تحقيق مصالح خاصة ضيقة، وبذلك يؤمن للدولة قوتها وقدرتها على تنظيم الحراك المجتمعي، ويمكنه من إطلاق طاقاته وتعظيم قدراته، بتأكيد قيم سيادة الدولة في ظل دولة القانون والمؤسسات.

إن قوة الدولة تتحدد بمدى ديمقراطيتها، وبدرجة إقرارها بحرية تكوين تنظيمات المجتمع المدني المختلفة، وتوفير مقومات الحقوق وضماناتها، وبمدى قدرتها على صياغة القواعد اللازمة لتحقيق مستلزمات الاستقرار وأعمالها. أما المجتمع المدني فتتحدد قوته، بتمتعه بشرعية جماهيرية واسعة تعبر عن تكوينات اجتماعية قائمة في المجتمع، والقدرة على طرح رؤى جديدة وبديلة، وحينما تسود في تكوينه وفعله قيم الديمقراطية وقبول الأخذ بالرأي الآخر واحترامه، إضافة إلى القدرة على استخدام الآليات السلمية لإدارة الصراعات، والتنسيق والتعاون بين المؤسسات المدنية بعضها مع بعض، ومع المؤسسات وجميع الأجهزة الحكومية، وإذا توافرت مقومات السلطة القوية والمجتمع المدني المؤهل، تتوافر مناخات بناء القدرات وخلق الآليات المطلوبة للتعاون وترجمة الأهداف المرسومة عند الجانبين إلى نتائج عملية إيجابية تخدم تطلعات الدولة ومكوناتها (هلال وشعراوي، 2001).

ومع أهمية ما ذكر، من الناحية الأدبية المتعلقة بمحددات الإصلاح والتحديث المبني على دراسات الحاكمية الرشيدة وأسس الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني، وبالرجوع إلى واقع حال مؤسسات المجتمع المدني في معظم الدول العربية منذ قيام الدولة، نجد أن هذه المؤسسات بقيت تواجه إشكالية ثقة السلطة الحاكمة؛ حيث يسيطر على السلطة التنفيذية فكر كامن مفاده أن قوة المنظمات اللاحكومية يكون على حساب قوتها ومصالح أدواتها؛ مما أبقى المنظمات ضعيفة وإن ازداد عددها؛ كونها لم تأخذ وضعها الحقيقي الذي يجب أن تكون عليه، وأنها بهذا بحاجة ماسة إلى تعزيز الثقة المتبادلة للرقي عن طريق تعاون مؤسسات الدولة معها، حتى تتمكن من أداء مهامها الأساسية، سواء في تحديث البنى القانونية المتعلقة بالعمل الجماعي المنظم، أو بعدم القدرة على بلورة دور مؤسسات المجتمع المدني بشكل

يحدد مجال الاستقلالية عن رؤى السلطة الحاكمة (Warren, 1999). إضافة إلى أن ثمة تحديات متعلقة بالمؤسسات ذاتها، منها ما يتعلق بسمة العمل الفردي وغياب روح الفريق داخل المؤسسة وعدم التعاون والتنسيق مع المؤسسات الأخرى، وكذلك تقليدية برامج عمل المؤسسات الأهلية التي لم تنشط العمل مع الجماعات المستهدفة لتحقيق الغايات، وكذلك عدم توافر أهلية داخلية لدى هذه المؤسسات في الاستفادة من الطاقات القيادية المحلية بدعم المبادرات الفردية والعامة، وضعف زيادة مصادر التمويل، إضافة إلى غياب الدور لدى المؤسسات المدنية في تفعيل التشاور والحوار بهدف التعاون مع المجالس التشريعية والمحلية في رسم السياسات العامة، وفي تطوير ثقافة جديدة قوامها تقديم برامج ومشاريع تنموية قابلة للتنفيذ، وبما يستوجب الدفاع عن هذه البرامج سواء داخل الأوساط الحكومية أو في أوساط المجتمع عامة (Mathur, 2001).

أما في الظروف الراهنة، ومنذ بدايات عام 2011، فقد حدثت تغيرات واضحة في معظم الدول العربية؛ إذ لم تقتصر على تغيرات في المنحى المعهود من قبل النظام السياسي تجاه أفراد المجتمع ومؤسساته المدنية، بل في تغيير لعدد من الأنظمة السياسية ومساع مستمرة لتغير عدد آخر منها من قبل أفراد المجتمع في كل دولة، وضمن منهجية غير معهودة في عملية التغيير قادتها الجماهير المجتمعية؛ حيث كان أسلوب التغيير المعهود مبنياً على الانقلابات العسكرية وسيطرة الحزب الواحد، وبالتوريث التقليدي. لكن هل كان هذا الحراك من قبل قوى مؤسسية مجتمعية، ثم أكانت منظمة، أم هي مجموع لرؤى فردية مجتمعية؟. ستبقى الإجابة عن ذلك مجالاً واسعاً للدراسات ذات العلاقة بالإصلاح والتحديث لدى المهتمين والمتخصصين في هذا الجانب. أما فيما يتعلق بواقع الحال في الأردن، فإن الوضع لا يختلف عما هو عليه الحال في باقي المنظومة العربية؛ وذلك لأن الأحداث السياسية والمجتمعية باتت تطول كل وحدة سياسية، وأن إدراك النظام السياسي للأخذ باستمرار تعزيز ثقة المجتمع هي المحدد الرئيس لقوته، لذا لابد من استدعاء الحرص اللازم على الدولة بكل مكوناتها وليس باسترضاء فئة معينة بحماية الأجهزة الأمنية للنظام السياسي؛ لأن المؤسسات الأمنية روافدها أبناء المجتمع، يتأثرون بمقدار درجة المستوى الذي تتأثر به مرجعياتهم الاجتماعية. بالإضافة إلى تنامي الوعي الجماهيري بالحقوق المدنية خاصة السياسية والاقتصادية التي تدعمها وتكفلها العديد من الوحدات السياسية والمنظمات الحقوقية الدولية الفاعلة؛

حيث ترتكز فاعليتها على تنوع قنوات الاتصال في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات التي امتدت إلى جميع المناطق الجغرافية عالمياً. إن جميع العوامل سالفة الذكر، ساعدت في قيام دعوات إصلاحية بقناعة مجتمعية وبات على السلطة التنفيذية أن تبني برامجها على أسس الشراكة المجتمعية؛ كون ذلك هو النهج البناء في الإصلاح ومواجهة الفساد ومسبباته.

- التطور التاريخي لمؤسسات المجتمع المدني في الأردن:

تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن مؤسسات المجتمع المدني التي نشأت في الفترة الواقعة من تأسيس الإمارة عام 1921 حتى فترة الاستقلال عام 1946 لا تزيد على (50) منظمة مدنية، كانت النواة الأساسية للبنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مثل الغرف التجارية، الجمعيات الاجتماعية، الأندية الرياضية، الثقافية والفكرية (الحوراني وأبو رمان، 2001).

أما في الفترة الواقعة بين عام 1946 وعام 1967، فقد تطورت الظروف البيئية الاجتماعية والسياسية، وازدادت أعداد المؤسسات غير الحكومية بأضعاف ما كانت عليه قبل فترة استقلال المملكة عام 1946، ويرجع ذلك لعدة أسباب، يتمثل أبرزها بانتشار مؤسسات التعليم بمراحلها المختلفة، ونمو السكان، وتوسع القرى والمدن، وبناء المرافق السكنية الجديدة التي قامت على أسس اقتصادية وثقافية، وتغير تركيبة السكان الديمغرافية نتيجة الهجرات الفلسطينية للأردن، بالإضافة إلى تشعب أعمال المؤسسات الحكومية الرسمية من دوائر ومؤسسات. فضمن الفترة الواقعة ما بين عامي 1958 و 1965 بلغت الأندية في المملكة الأردنية نحو (116) نادياً، إضافة إلى العديد من الجمعيات المتعددة، وكذلك بدأت النقابات المهنية بالظهور عند عام 1950؛ حيث شكلت آنذاك كل من نقابة المحامين والأطباء وأطباء الأسنان والمهندسين. كما أقرّ في هذه الفترة أول تشريع قانوني يتناول حق العمال في إيجاد إطار نقابي لهم مكن من تأسيس نقابة العمال عام 1954، وازداد عدد النقابات ليصل في نهاية عام 1957 إلى (39) نقابة، كما ازداد عدد الجمعيات ليصل حتى عام 1961 إلى (226) جمعية اجتماعية، وفي عام 1966 أنشئت أول جمعية للعناية بالبيئة، وارتفع عدد الغرف التجارية ليصل إلى (7) غرف (العطيات، 1998).

في الفترة الواقعة ما بين عام 1967 وعام 1989 تطور المجتمع المدني الأردني

بشكل واضح، وبات له الدور الفاعل والمؤثر في السياسة العامة من حيث المشاركة في صناعة القرار، ويرجع ذلك إلى صدور قانون الجمعيات وقانون الاجتماعات العامة، وقانون المطبوعات، وغيرها من القوانين التي أسهمت في عملية التنمية الاجتماعية والسياسية (حمارنة، 1990). كما كان لإنشاء الجامعة الأردنية بدايات الستينيات الإسهام في تعزيز البنى التنموية، وفي تحديث المجتمع الأردني وتطوير مؤسساته. وخلال الفترة سالفة الذكر، شهدت المملكة وجود تنظيمات نسائية وثقافية جديدة مثل رابطة الفنانين التشكيليين، وظهرت تنظيمات خدمية تعنى بالمرأة، وأصحاب الحاجات الخاصة كمؤسسة نور الحسين، وصندوق الملكة علياء، ومؤسسة عبد الحميد شومان، إضافة إلى العديد من المؤسسات التي تعنى بالفكر والحوار.

أما في الفترة منذ عام 1989 حتى عام 2010، التي بدأت فيها ملامح الحياة السياسية بمعالم تحديثية، تطورت البنية التشريعية مع بداية الانتخابات البرلمانية عام 1989، وبعدها صدر الميثاق الوطني في بداية التسعينيات ليكون المنهاج المعبر عن العقد الاجتماعي والسياسي بين الحاكم والمحكوم، ومعبراً عن الأخذ بتوطيد التعددية السياسية وحرية تنوعها الفكري بحدودها الوطنية؛ مما مهد لإقرار كل من قانون الانتخاب وقانون الأحزاب السياسية عام 1992، وفتح الميثاق الوطني المجال ليزداد بذلك عدد النقابات والجمعيات المهنية والخيرية لتصل إلى (700)، والهيئات الثقافية إلى (270) هيئة، وأسست (15) جمعية تعنى بحقوق الإنسان والديمقراطية والتثقيف بحقوق المواطن الاقتصادية، وإعلامياً ازداد عدد الصحف اليومية الصادرة إلى (6) صحف و(20) صحيفة (أسبوعية)، وتم كذلك ترخيص العديد من المجلات المتخصصة التي تهتم بقضايا الأدب والثقافة والفكر. وازدادت المؤسسات الإذاعية المسموعة والمرئية الخاصة لتصل إلى (7) إذاعات (عوض، 2009).

وبشكل عام يصل عدد الأعضاء في إطار مؤسسات المجتمع المدني – على اختلاف أنواعها – إلى أكثر من مليون ومائة ألف شخص؛ أي بنسبة (17%) من إجمالي عدد سكان الأردن، كما تظهر المؤشرات الإحصائية أن نسبة عدد المؤسسات في عمان مقارنة مع عددها في باقي المحافظات تصل إلى (32,2%) مقابل (12,8%) في محافظة إربد، و(6%) في البلقاء، و(8%) في الزرقاء، و(7%) في المفرق، وبنسبة (5%) في كل من الكرك، معان، عجلون، الطفيلة، ومادبا، وبنسبة (3%) في كل من مناطق البادية الجنوبية والشمالية والوسطى؛ مما يعني أن مؤسسات المجتمع المدني في الأردن أصبحت تغطي جميع أنحاء البلاد وتتنوع

بمجالاتها ومضمونها الهدفي والخدماتي، وأخذت تشكل دور الوسيط بين الفرد والمجتمع والمؤسسات المهمة؛ كونها تلتقي مهامها بمجالات الرعاية الاجتماعية والإنسانية والتعليمية، انظر جدول (1).

جدول (1)
توزع منظمات المجتمع المدني في الأردن بحسب فئات التنظيم 2010*

التسلسل	الفئة	العدد	النسبة من عدد المنظمات الإجمالي	حجم العضوية	النسبة من حجم العضوية الإجمالي
1	الهيئات والتنظيمات الاجتماعية الخيرية	1120	%35,5	131851	%11,6
2	الجمعيات التعاونية	1030	%32,6	103941	%9,2
3	النقابات المهنية	14	%0,5	381791	%33,5
4	النقابات العمالية	17	%0,6	45000	%4
5	منظمات أصحاب العمل	96	%3	75000	%6,7
6	هيئات ثقافية	387	%12,3	10000	%0,8
7	منظمات وهيئات نسائية	110	%3,5	140000	%12,3
8	أندية رياضية وشبابية	337	%10,6	227785	%20
9	منظمات حقوق الإنسان	9	%0,3	1000	%0,1
10	أحزاب سياسية	18	%0,06	21500	%1,1
11	جمعيات البيئة	16	%0,05	8000	%0,7
	المجموع	3145	%100	1136868	%100

* المصدر: وحدة دراسات المجتمع المدني، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، 2010.

أ – تصنيف منظمات المجتمع المدني وعوامل انتشارها:

أولاً – **تصنيف منظمات المجتمع المدني**: يمكن تصنيف منظمات المجتمع المدني في الأردن على ضوء دراسة أنشطتها وتأثيرها العام إلى المجموعات التالية:

1 – مجموعة المصالح العامة: وهي مجموعة مؤسسات المجتمع المدني التي تنشط أعمالها بما يخدم الاتجاه الاجتماعي العام الذي يعنى بمجتمع الدولة ككل،

وإعادة تشكيل هذه المجموعات لتكون جزءاً من جماعات الضغط السياسي، وإن كانت بذلك تتمتع بأدوار محدودة، فإنها تعمل بأدوار اجتماعية تنموية ترقى إلى مستوى رفيع في الأداء، بما تشكله من قاعدة معلوماتية واسعة لمراكز صنع القرار السياسي (كالأحزاب)، إلا أن بعض هذه المؤسسات تكون ذات خبرة محدودة؛ كونها أكثر تخصصية في مجال عملها. ومن الأمثلة على هذه المؤسسات ضمن هذه المجموعة: الجمعيات التي تهتم بالبيئة، حماية المستهلك، الاتحادات التعاونية، الحد من الجريمة والوقاية منها، منظمات الوقاية الصحية والخدمات الطبية، حماية الأسرة.... إلخ.

2 – مجموعات المصالح الخاصة: وهي تضم مؤسسات المجتمع المدني المهنية والاتحادات والنقابات والجمعيات التي تلتئم فيها شريحة منتسبين متخصصة في مجالاتها العملية، كما ترتبط العديد من هذه المؤسسات باهتمامات ومصالح مشتركة، قد تكون ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية ومهنية. وتتصف هذه المنظمات بأنها ذات سياسات محددة تدعو إليها وتدافع عنها، إضافة إلى أن بإمكانها أن تتخذ مواقف عامة ومشتركة تجاه قضايا ذات اهتمام عام، تقع خارج الأمور التي تخصها مباشرة. ومن الأمثلة على ذلك، نقابات العمال، الأطباء، الصيادلة، المهندسين، المحامين، المحاسبين... إلخ، كذلك الاتحادات المهنية الواسعة، وتلك المتعلقة بالاقتصاديين والعمال والطلبة وغيرها، وتعتبر بمثابة جماعات ضغط سياسي واجتماعي، وينشط دورها في القضايا التي تهمها، وبالمسائل الوطنية والإقليمية.

3 – مجموعات المجتمع العلمي والثقافي: وهي المكونات التي تضم المؤسسات العلمية والكليات الأهلية والمراكز البحثية، والروابط التي ينشط من خلالها المفكرون والباحثون وأصحاب الرأي والفكر والمنتديات العلمية والثقافية والمنابر الإصلاحية، إضافة إلى هيئات الإعلام ووسائله غير الرسمية، والمؤسسات المختصة بالتوعية والتثقيف الديني، كمراكز تحفيظ القرآن الكريم وغيرها.

4 – المؤسسات الإبداعية الإنتاجية: وهي المؤسسات المدنية التي تهتم بتشجيع المشاريع الصغيرة، وهي جمعيات خيرية عادة يكون لها دور حيوي في المجتمع، كتوفير فرص عمل للفئة غير المؤهلة علمياً وتقنياً بدرجة عالية، تؤهل فئة من المجتمع بتوفير التدريب على المهن الإبداعية وتقديم المهارات اللازمة (المسيب وأبو رمان، 2004).

ثانياً – عوامل انتشار مؤسسات المجتمع المدني في الأردن: هناك العديد من العوامل التي أسهمت في زيادة مؤسسات المجتمع المدني وانتشارها في الأردن، يتمثل أهمها بما يلي:

1 – زيادة نسبة المتعلمين نتيجة انتشار المؤسسات التعليمية بمراحلها المختلفة؛ مما أسهم في نشر ثقافة الوعي بالحقوق والواجبات وتفعيل المشاركة والتعاون الجماعي، إضافة إلى تنوع مصادر الدخل؛ مما ترتب عليه ارتفاع نسبة التحضر في المجتمع الأردني لتصل إلى (87,2%) من إجمالي عدد السكان، وتصل هذه النسبة إلى (91%) في محافظة العاصمة، و(95%) في الزرقاء، و(76,4%) في محافظة إربد، و(69%) في محافظات معان والطفيلة والكرك[1].

2 – قدرة النظام السياسي على التجديد والتجنيد السياسي، والاستقطاب في إطار الرؤية الإستراتيجية والتنموية لبناء الدولة والمجتمع الأردني. حيث يوصف سلوك النظام السياسي الأردني بالاعتدال والوسطية؛ مما مكن لإيجاد الأمن والاستقرار اللذين يعتبران بمثابة ضمانة أساسية لتطور الحياة الاجتماعية والسياسية والتنموية في المملكة.

3 – الاهتمام المجتمعي والرسمي في بناء مكونات الدولة وإدراك السلطة التنفيذية لأهمية وجود التنظيمات المجتمعية الوسيطة في المشاركة الفكرية والعملية في التماسك المجتمعي والتعاون الفردي والجماعي التنموي.

4 – تطور التشريعات الناظمة للمنظمات الاجتماعية والسياسية؛ حيث صدر قانون الجمعيات رقم (33) لسنة 1966، وقانون الاجتماعات العامة والعمل رقم (8) لسنة 1996، وذلك استناداً إلى بنود الدستور الأردني الصادر عام 1952 والمعمول به حالياً فيما يتعلق بالحقوق المدنية والاقتصادية التي كفلها ضمن بنوده من (5–23).

5 – تطور الثقافة السياسية لدى المواطن الأردني، بسبب تفاعله مع الوسط الاجتماعي والسياسي واهتمامه بالتفاعلات مع النظام الإقليمي والعالمي (خريسات، 2008).

6 – سعي النظام السياسي الأردني المستمر في إيجاد مرتكزات أساسية للحفاظ على هيبة الدولة الأردنية وشخصيتها، والمساعدة على إنشاء مؤسسات

(1) Department of Statistics."Social Trend in Jordan". Issue No.1 July- Sep, 2006.p6.

مجتمعية قادرة على التنشئة السياسية التي تسهم في الاستقرار وبث روح الانتماء للنظام السياسي.

ب – الوظائف الأساسية لمؤسسات المجتمع المدني في الأردن:

بشكل عام يمكن إجمال الأدوار – الوظائف – الرئيسة التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني في الأردن في النحو التالي:

– نشر الثقافة المجتمعية المتنوعة: حيث تقوم العديد من المنظمات اللاحكومية في الأردن بتعزيز نشر الثقافة بأنشطة متعددة، مثل تشجيع الفنون الجميلة، وأخرى تهتم بنشر ثقافة القيم المجتمعية...إلخ.

– طرح المطالب: حيث تعرض المطالب المتعلقة بأعضاء مؤسسات المجتمع المدني بشكل خاص والمواطنين الأردنيين بشكل عام.

– التنمية الاقتصادية: يقوم عدد من مؤسسات المجتمع المدني بدفع تنمية المجتمعات المحلية والوطنية، إمّا بطرح الأفكار التي تسهم في تنمية القطاعات الاقتصادية، وإما بالقيام مباشرة بأنشطة اقتصادية في مجال الصناعات الحرفية الصغيرة والمتوسطة.

– تقديم الخدمات العامة: ويتم ذلك بقيام كثير من المؤسسات بتقديم خدمات مجانية أو برسوم رمزية لجميع المواطنين ولمختلف مناطق المملكة في مجالات الصحة والتعليم والاتصال والمحافظة على البيئة.

– التجنيد السياسي: حيث ترتبط بعض مؤسسات المجتمع المدني بحركات سياسية معينة وتقدم الخدمات بمجالات متعددة، بهدف التعبئة السياسية بما يخدم توجهات القائمين على المؤسسات اللاحكومية وحشدهم عند طرح الأفكار المتعلقة بالحراك السياسي المطلوب.

– توثيق علاقات الود والتواصل مع الشعوب الأخرى: يعمل كثير من جمعيات الصداقة بين الأردن ودول العالم؛ بهدف تعزيز الروابط مع الدول الشقيقة والصديقة؛ مما يعد لملتقيات تسهم في تعزيز التنمية في المجالات المتعددة.

– رصد الإجراءات الحكومية: يهتم كثير من مؤسسات المجتمع المدني في الأردن بمراقبة أعمال السلطة التنفيذية لحماية حقوق المواطنين والوقاية من الاعتداء

عليها، ومكافحة الفساد، ويسهم في تقديم وجهات النظر وعرض دراسات تعزز الإستراتيجيات الحكومية المرسومة والنهوض بها (الشمري، 2001).

وتسعى مؤسسات المجتمع المدني في الأردن نحو تفعيل أدوارها لخدمة المجتمع الأردني ومؤسساته، على ضوء اتجاهات التفعيل التالية:

أ – أفراد المجتمع: ويتم ذلك بوضع السياسات والمنهجية اللازمة التي تؤدي إلى تنمية العلاقة بين المؤسسة اللاحكومية وبين المواطنين، وذلك بالعمل الذي يؤكد أهداف المؤسسة لتلبية تطلعات المواطنين والرقي بأحوالهم، وباستخدام منهج الخطاب الذي يمكّن من بلورة اهتمامهم.

ب – السلطات العامة: يقوم عدد من مؤسسات المجتمع المدني بتأكيد دورها مع كل من السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية بأسلوب يتكامل مع أدوار هذه السلطات وإلى حد كبير لا يتعارض معها، سواء بتقديم الأفكار المساعدة في توظيف أدوار المؤسسات العامة، أو بالمساهمة في طرح الأفكار وتقديم التوصيات التي تعزز الوظائف التي ترقى لخدمة الدولة وجميع مكوناتها.

ج – الشراكة بين المؤسسات المدنية: يقوم عدد من مؤسسات المجتمع المدني بالدخول في علاقات تعاون في مجالات مختلفة مع المؤسسات المدنية الأخرى؛ وذلك بغية الرفعة في مستوى الأدوار التي تسعى لتحقيقها.

د – التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني الإقليمية والدولية: حيث يسعى كثير من المؤسسات اللاحكومية نحو إقامة علاقات شراكة وتوثيق الصلات مع المؤسسات الشبيهة الإقليمية والدولية، وتقوم بذلك لتنمية الجهود المشتركة بالاطلاع على التجارب الناجحة لخدمة الأهداف والمصالح التي تسعى نحو الوصول إليها.

كما أن هناك العديد من العناصر التي هي بمثابة محددات منهجية تشكلت على ضوئها مؤسسات المجتمع المدني في الأردن للقيام بمهامها وأهدافها، وتتلخص بالعناصر التالية:

– العمل التطوعي: تعتمد مؤسسات المجتمع المدني في الأردن على عنصر تقديم الخدمات التطوعية المجانية من قبل الأعضاء المنتسبين لها والمتعاونين معها.

– الاستقلالية: تعتمد المؤسسات المدنية في عملها على عنصر الاستقلالية

عن أجهزة الدولة الرسمية؛ فهي تدير أنشطتها ذاتياً، إلا أن بإمكانها القيام بعلاقات عامة مع مختلف الجهات الفاعلة في الدولة والمجتمع، وتدعم السياسة العامة في تقريب وجهات نظرها لدى المواطنين، وكذلك وجهات نظر المواطنين تجاه السياسات والإجراءات الحكومية.

– الدعم المالي: حيث إن مؤسسات المجتمع المدني في الأردن تعتمد على عنصر الدعم المالي الذي يكون مصادره الدعم المحلي وجمع التبرعات بالإضافة إلى الدعم الخارجي. وتوجد مصادر تمويل محلية إلى جانب الحكومة، ودولية متخصصة لدعم المنظمات غير الحكومية، وتقوم الهيئات الإدارية في مؤسسات المجتمع المدني بتعريف مصادر الدعم المكتسب للحكومة، كما تسعى لكسب المساعدات المالية من خلال وسائل الإعلام وشبكات المعلومات المحلية والدولية.

– عنصر اللاربحية: ينطبق ذلك على جميع مؤسسات المجتمع المدني، وفي حالة تحقيق الربح من الأنشطة التي تؤديها، فإنه من المفترض أن تقوم بتوجيه ما حققته من مكاسب مالية وتقديمه للخدمات الإنسانية، كمساعدة المعوقين ورعاية المسنين، وتنظيم الأسرة..إلخ (السيد، 2004).

ج – التحديات الرئيسة التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في الأردن:

مازالت هناك كثير من الصعوبات التي تواجه طبيعة عمل مؤسسات المجتمع المدني في الأردن، منها ما يتعلق بمشكلات تنظيمية خاصة بالمؤسسات من حيث التنسيق، والتعامل مع آليات التعاون والشراكة وثقة الجمهور العام، ومنها ما يتعلق بتدخل السلطة التنفيذية في مسائل التعقيدات القانونية والرقابة والتمويل، وكذلك غياب دور وسائل التوعية الإعلامية وغيرها. وبشكل عام يمكن توضيح التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في الأردن على النحو التالي:

1 – ضعف التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني بعضها مع بعض، ويرجع ذلك إلى وجود ثقافة سائدة بين أعضاء المؤسسات في استقلالية عمل المنظمة المنتسبين إليها مع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، على الرغم من وجود أهداف متشابهة؛ مما يؤدي إلى غياب مفهوم الشراكة والتعاون بين المؤسسات بعضها مع بعض؛ مما يستدعي إيجاد آليات للتنسيق، ابتداء من عقد اجتماعات دورية ترعى صياغة توجهات موحدة تجاه القضايا الوطنية ووضع قنوات تسهم في

تبادل المعلومات بين المؤسسات، وتوفير جميع الوسائل التقنية التي تطور عمل منظومة التواصل والتعاون.

2 – ضعف وسائل التنشئة ذات العلاقة بالتثقيف بأهمية الانتماء للمؤسسات الأهلية، كالتنشئة الأسرية ومؤسسات التعليم ووسائل الإعلام؛ مما يجعل ثقافة الانتساب للمؤسسات دون المستوى المطلوب من جانب، ويؤثر على نوعية مخرجاتها من جانب آخر.

3 – عدم وجود آليات تحديثية تسهم في زيادة فاعلية دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع وتقدمه؛ إذ مازالت الأهداف التي قامت عليها المؤسسات عند المستوى النظري، وتفتقر إلى الترجمة العملية ذات العلاقة بالآثار التنموية.

4 – غياب الشفافية والممارسة الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع المدني؛ فمازالت مؤسسات المجتمع المدني تفتقد ثقة الجمهور الأردني في قدرتها على إحداث إصلاحات أو تغييرات مرحلية مطلوبة؛ بمعنى أن معظم مؤسسات المجتمع المدني في الأردن شبه غائبة عن تقديم رؤى وتوجهات عملية في حل القضايا المتعلقة بجوانب الإصلاح والتحديث المختلفة، ويرجع ذلك إلى شبه احتكار لنوعية أعضاء الهيئات الإدارية للمراكز في المؤسسات؛ مما أدى إلى ضعف التعاون بين أعضاء المؤسسة الواحدة من جانب، وتقوية تفاعلها مع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، من جانب آخر.

5 – ضعف التمويل المالي اللازم الذي تعانيه مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام، إضافة إلى وجود تعقيدات قانونية تحد من قدرة حراك المؤسسات لتوظيف أهدافها وتحديث تطلعاتها، وقد انعكس ذلك على المؤسسات وأبقاها في حالة جمود عملي نسبي. ومما يؤكد ذلك نتائج دراسة مسحية شملت (121) مؤسسة مجتمع مدني أردنية (المسيب وأبو رمان، 2004)؛ حيث تبين أن الجهات المانحة الأجنبية الموجودة في الأردن تقع في المرتبة الأولى في توفير التمويل للمنظمات المحلية، تلاها الدعم الحكومي، ثم عائد مبيعات المنتجات والخدمات ودعم المؤسسات العامة وتمويلها، وعائد الاستثمارات الثابتة كالإيجارات، وأخيراً رسوم اشتراك الأعضاء. وبينت الدراسة أن (58%) من مؤسسات المجتمع المدني في الأردن لا تحصل على تمويل منتظم من جهة مانحة، كذلك – يجدر بالذكر – غياب دعم القطاع الخاص لتنمية مؤسسات المجتمع المدني، سواء الدعم المادي أو

الشراكة للاستفادة من الدراسات التي تقوم بها هذه المؤسسات؛ مما يغيب دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية وتحديث القطاع الاقتصادي بنشاطاته المختلفة، انظر جدول (2).

جدول (2)
النسب المئوية لتوزع مصادر تمويل مؤسسات المجتمع المدني في الأردن مقارنة مع تصنيف الدول عالمياً*

التصنيف الدولي	الدعم الحكومي (%)	المنح الخارجية	الإنتاج والإيرادات الذاتية	رسوم الاشتراك	القطاع الخاص
على المستوى العالمي	%26,5	%14,1	%13,2	%29,2	%17
الدول المتقدمة	%35,4	%6,3	%20,2	%15	%23,1
الدول النامية	%16,7	%23,4	%12,3	%31,9	%15,7
الأردن	%21,8	%22,2	%16,6	%25,2	%14,2

* المصدر: Napkin, Johns. "Nonprofit Sector Project". New York, U.S.A, 2009.

- مؤسسات المجتمع المدني والدور التنموي:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى توضيح دور المؤسسات الأردنية غير الحكومية في كل من مجالات التنشئة المجتمعية المتعلقة بالإصلاح السياسي، وبرامج التحديث المتعلقة بالمجال الاقتصادي، على اعتبار أن مؤسسات المجتمع المدني هي أحد أركان التنشئة المجتمعية الثقافية والسياسية، التي تسهم في رفع سوية التنمية بأوجهها المختلفة، خاصة بعد أن ازدادت في العدد واتسعت لتشمل شريحة واسعة من أبناء المجتمع الأردني، وسيتم مناقشة العلاقة المتبادلة بين الحكومة والمجتمع المدني في موضوع التنمية.

أ - مؤسسات المجتمع المدني والتنشئة السياسية:

تعتبر التنشئة السياسية جزءاً مهماً من التنشئة المجتمعية؛ كون الفرد يكتسب القيم والاتجاهات السائدة في المجتمع التي تؤثر - بمجملها - على درجة ثقافته وتفاعله مع غيره من الأفراد والجماعات التنظيمية المختلفة. وبما أن التنشئة السياسية هي عملية تأهيلية وتعليمية وتثقيفية يخضع لها الفرد من أجل تفعيل دوره في المجتمع، فإنه ينبغي أن تقوم مؤسسات المجتمع المدني بتحمل

المسؤولية – كغيرها من وسائل التنشئة الاجتماعية – في التنشئة السياسية، وذلك بجميع الوسائل والأدوات التي تملكها داخل إطار المجتمع، على اعتبار أنها حلقة وصل أساسية بين الفرد والدولة.

إن وظيفة المؤسسات غير الحكومية في التنشئة السياسية تكمن في تحديد المكونات ذات العلاقة بالنظام السياسي كخصائصه وأهدافه، والقدرة على فهم نمط العلاقة القائمة بين النظام السياسي والمجتمع، إلا أن هذا يعتمد على جملة من المكونات المتعلقة بمستوى ثقافة الفرد والمؤسسات المجتمعيّة والرسمية القائمة، التي يمكن توضيحها بما يلي:

أولاً – المكون المتعلق بثقافة الفرد:

بما أن الفرد هو محور عملية التنشئة السياسية التي هي من وظائف مؤسسات المجتمع المدني، إذاً، لا بد من الوقوف على طبيعة ثقافته الذاتية والمكتسبة حتى تتمكن المؤسسات المجتمعية المعنية من تحديد بداية مسارها في التنشئة والمستوى التثقيفي والتعليمي، لتصل بذلك إلى درجات عالية من مواكبة الفرد لتنمية ميوله وتوظيف الاتجاهات بما ينسجم مع رفعة المجال المطلوب من القدرة على الدور في الإعداد السياسي. هذا المكون – بمجمله – يرتبط بعاملين من الثقافة الفردية، هما:

1– ثقافة الفرد المكتسبة: إن ثقافة الفرد المكتسبة هي أحد مكونات التنشئة السياسية، ومن خلالها يستطيع الفرد أن يكتسب التنشئة من ثقافة وسلوك وقيم المجتمع الذي يعيش فيه، ويكتسب الفرد تلك الثقافة في السنوات المبكرة من حياته، وتتطور تلك القيم والسلوكيات نتيجة تطور المجتمع ونظامه السياسي، وذلك تبعاً للمتغيرات والتوجهات المجتمعية والسياسية داخل الدولة الواحدة وخارجها؛ مما تؤدي إلى اختلاف أنماط التنشئة السياسية من فترة إلى أخرى، وتجعل من الأفراد ذوي مدارك مختلفة ومتعددة في الاتساع والتنوع من الثقافة المكتسبة، وفي المجال المعرفي بمستويات مرحلية تتأثر بمدى انسجام الفرد ذاته مع وسائل التنشئة المتعددة كالأسرة ووسائل الاتصال والإعلام ووسائل التعليم والتعلم...إلخ.

2– ثقافة الفرد الذاتية: تختلف ثقافة الفرد الذاتية في المستوى والنوع من فرد إلى آخر، وذلك تبعاً لشخصيته الذاتية ومحيط تأثره الأسري والمجتمعي، ودرجات تحصيله العلمية والثقافية تبعاً لاهتماماته؛ مما يجعل له ثقافة تؤثر في شخصيته

وتجعله ذا سلوك يعبر به عن مخزونه المعرفي ويصقل بذلك توجهاته القيمية مع أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسساته (هيثم الحسيني، 2006). كما أن الثقافة السياسية للفرد تتمحور حول مجموعة من الضوابط المعرفية والآراء السياسية والاتجاهات الفكرية والقيم الاجتماعية التي تتبلور في تحديد علاقة الفرد مع سلطة النظام السياسي، وهذه الثقافة تعبر عن ذات الفرد وهي التي تتحكم في ميوله وتصرفاته داخل الدولة، ومن ثم تؤثر على طبيعة سلوك الفرد ومستواه وحراكه المجتمعي والسياسي، مما يتعين على مؤسسات المجتمع المدني في الأردن أن تقوم بدراسات دورية، تسعى على ضوئها إلى الوقوف على طبيعة ثقافة الأفراد واتجاهاتهم حتى تتمكن من استخدام الوسائل اللازمة التي تمكنها من كسب انخراطهم وتنمية مشاركتهم في الحياة المجتمعية والسياسية، وتصبح كذلك أكثر جذباً لهم عندما تغرس فيهم أهمية المشاركة بأساليب جاذبة، خاصة حينما تصل الحاجة إلى متطلبات المصداقية في قدرتها على مواجهة الأزمات والتأثير في عملية التحولات التحديثية المتعلقة بجوانب حياة الفرد المختلفة، كتحسين قدرتهم المعيشية المادية والمعنوية، والقدرة على توظيف مطالبهم من النظام السياسي، وجعل أفراد المجتمع يدركون أهمية انخراطهم بمؤسسات المجتمع المدني على اعتبار أن لديها الكفاءة في التأهيل والتدريب في استمرارية إيجاد قيادات سياسية جديدة تقوم بمسؤوليتها تجاه أهداف الأفراد والدولة.

ثانياً – المكون المتعلق بثقافة المؤسسة السياسية:

تعتبر ثقافة المؤسسة السياسية التي تعبر عن النظام السياسي القائم في الدولة من المكونات الرئيسة للتنشئة السياسية، ويستوجب على مؤسسات المجتمع المدني المعنية مراعاتها في عملية التعامل في انخراط الأفراد بها، والسعي في تثقيفهم بطبيعة النظام السياسي الأردني وأهدافه، والوقوف على تحديد الوظائف السياسية للفرد على ضوء حقوقه وواجباته في المجتمع، وبأسس فكرية وسلوكية تُفعّل انتماءه للوطن؛ كون ذلك من أهم المعتقدات للتنشئة المجتمعية والسياسية السليمة، إضافة إلى تحديد وظيفة ثقافة التنشئة ذات العلاقة بالأطر العامة للعمل المجتمعي والسياسي (مولاي الفلالي، 2009)، وتغذية الفرد بمعلومات سياسية واجتماعية واقتصادية من واقع البيئة السياسية سواء المتعلق بداخل الدولة وغيرها من الوحدات السياسية.

ب – مؤسسات المجتمع المدني والتطور الديمقراطي في الأردن:

تعد مؤسسات المجتمع المدني أحد أركان الديمقراطية المهمة، ومن مقوماتها الرئيسة، ولها دور مهم في تعزيزها؛ وذلك من خلال نشر الثقافة الديمقراطية للمجتمع ومساهمتها في وصوله إلى مراحل متقدمة، ومن ضمنها الحكومة البرلمانية. أما واقع مؤسسات المجتمع المدني في الدول النامية – كما هي عند الأقطار العربية – فنجد أن دورها مازال دون حدود الدور الفاعل في المجتمع؛ كون النهج الديمقراطي الحقيقي ما زالت تفتقر إليه معظم الدول العربية على الرغم من أن البنى القانونية في نصوصها تحمي حقوق الأفراد، وإن العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في حالة تأزم مستمر، نتيجة أزمة الثقة المتبادلة بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني؛ فالحكومات ترى في المؤسسات المدنية خطراً محتملاً يهددها، وبالمقابل فإن مؤسسات المجتمع لا تتعاون بكل جدية مع الحكومات كونها تشكك هي الأخرى في مصداقية أعمالها ونشاطاتها؛ مما جعل السلطة التنفيذية تقبل وجود هذه المؤسسات كفكرة وليس إدراك ثقافة وأهمية دور (الأحبابي، 2010). كما أن هناك مشكلات إضافية ما زالت ترتبط بمستوى تأثير المؤسسات في البلدان العربية، كضعف التماسك الداخلي نتيجة بعض الانقسامات داخل التنظيمات المدنية نفسها، ومسألة التمويل للنهوض بأعمالها.

وفي الحالة الأردنية ثار في الآونة الأخيرة جدل حول أداء مؤسسات المجتمع المدني ودوره وفاعليته في التطور الديمقراطي في الأردن. فهناك من يقر بوجود دور مهم لهذه المؤسسات، وهناك من يقلل من أهمية النشاطات التي تقوم بها ويعتبرها غير كافية، والبعض الآخر يعتقد بضرورة اقتصار عملها على الجانب المهني والتخصصي وابتعادها عن العمل السياسي، ولكن هناك من يؤمن بأن العمل السياسي جزء مهم من أداء مؤسسات المجتمع المدني. يرى غرايبة – وهو ممن يقر بوجود دور إيجابي لمؤسسسات المجتمع المدني في الديمقراطية في الأردن – أن مؤسسسات المجتمع المدني تؤدي دوراً رقابياً وتشاركياً في تطوير المجتمع وتلبية احتياجاته حتى أصبحت تمثل السلطة الرابعة؛ لما لها من أدوار تفوق الصحافة والإعلام. ويضيف أن الأردن قد خطا خطوات رائدة ومهمة في هذا المجال، ويبين أنه يوجد حالياً نحو 2500 مؤسسة اجتماعية مدنية في مختلف جوانب الحياة، آملاً أن يصل العدد إلى 5000 مؤسسة؛ لأن التنمية السياسية والاقتصادية لايمكن تحقيقها دون منظومة المجتمع المدني القادرة على تقديم الدعم

والمساندة للحكومة في التشارك والتفاعل. ويدلل على اهتمام الأردن بمؤسسات المجتمع المدني وفعالية دورها في المسيرة الديمقراطية في الخطوات التالية:

1 – إنشاء مركز الأردن الجديد للدراسات: ويولي اهتماماً رئيساً لقضايا الديمقراطية التي تعد مفتاح التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2 – إنشاء برنامج المجتمع الأردني والتنمية الديمقراطية: ويوجه هذا البرنامج بصفة ثابتة عناية لدراسة واقع المجتمع المدني الأردني وتطوره والتعريف بمختلف فئاته وقضاياه، ويسعى إلى المساهمة في تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على النهوض بأوضاعها وعلى تقوية دورها في الحياة العامة؛ بما يساعد على حماية المكتسبات الديمقراطية وترسيخ النهج الديمقراطي في حياة البلاد على الصعد المختلفة. (مازن غرايبة، 2002). ويعزز هذه النظرة أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأردنية موسى إشتيوي بقوله: "إنه من بعد الانفراج الديمقراطي عام 1989 وعودة الحياة النيابية وما نتج عنها من التشريعات والقوانين الناظمة للعمل السياسي، كان هناك ازدهار كبير في منظمات المجتمع المدني في مختلف مجالاتها سواء كان في حقوق الإنسان أو في مجال البيئة والمرأة والمجال الثقافي وفي البحوث والدراسات" (إشتيوي، 2006).

أما أبو غنيمة فتشكك بالتحول الديمقراطي ابتداء؛ ذلك لأنها تعتقد أن التحول الديمقراطي مفروض علينا من الخارج، وتبين أن الديمقراطية تعني الحرية السياسية وهي نقيض الفوضى، إلا أننا في الواقع ما زلنا نعيش حالة انعدام وزن. ومن ثم فهي تشكك بدور مؤسسات المجتمع المدني؛ ذلك لأنها معطلة وغير فاعلة وتعيش حالة من انعدام الوزن (أبو غنيمة، 2010). ويضيف الربيحات (وزير التنمية السياسية سابقاً) أن مؤسسات المجتمع المدني غير مؤهلة للتصدي للقضايا الموجودة وتعاني نفسها ثقافة غير ديمقراطية، ولا يوجد تعريف للأدوار ولا يوجد إنجاز ولا رقابة، وعليه فهي غير قادرة على أن تؤدي دوراً في عملية التحول الديمقراطي (صبري الربيحات، 2010). ويرى البعض أن أغلب مؤسسات المجتمع المدني تعاني إشكالات وتعسرات عدة في مسار عملها، أهمها ضعف القاعدة والامتداد الشعبي لها، وهذا قد يكون له الأثر الكبير في طبيعة الموضوعات التي تعمل عليها وبالمحصلة النهائية يؤدي إلى الدور المتواضع لمساهمتها في عملية التحول السياسي.

ج – مؤسسات المجتمع المدني والتنمية الاقتصادية:

إن دور مؤسسات المجتمع المدني لا يتوقف عند إرساء مبدأ المواطنة الفاعل والدفاع عن الحقوق والحريات ومصالح الفئات الاجتماعية فحسب، بل تتعداها إلى العمل نحو تغيير السياسات بما يخدم جوهر المدنية ومتطلباتها التنموية الشاملة. بمعنى أن دور المجتمع المدني تنموي ومتعدد الأبعاد، من منطلق أن النمط المجتمعي لا بد أن يمثل مجالاً للتدبر الجماعي لتحقيق المطالب الفردية والجماعية المتنوعة، مع البحث لحل الخلافات ومواجهة التحديات بتأكيد الهوية العامة والعمل الجماعي بغض النظر عن الولاءات المجتمعية الضيقة، على اعتبار أن غاية النشاط الإنساني هي تنمية الإنسان بإمكاناته الذاتية وطاقاته الكامنة وتوجيهها نحو الدفع بمسار الفعل التنموي الذي يستهدف الفرد وبيئته الاجتماعية والمؤسسية المادية والمعنوية؛ مما يجعله في فكر قوامه الإعجاب بجميع مستلزمات الأمن الاجتماعي، وجزءاً مهماً – كفرد من أفراد المجتمع – في عملية صنع القرار واتخاذه.

إن انتشار مؤسسات المجتمع المدني وزيادة نسبة المنتسبين لها – في الأردن – لا بد أن يؤثر على تنامي قدرة أبناء المجتمع في إيجاد علاقة طردية بين مشاركتهم المنظمة والطوعية وبين مستوى النمو بأشكاله المختلفة، وإن غياب ذلك يخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي ويؤدي إلى فقدان الثقة في النظام القائم (الجوهري، 1999). كما أن التنمية لا تأتي إلا من خلال الأفراد والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في الدولة، وتعتبر جميعها المحرك المستمر لاستثمار الموارد بأنواعها للوصول إلى دولة الحداثة التي لا تتوافق تطلعاتها مع أهداف الأفراد والمؤسسات داخل الدولة؛ حيث إن المؤسسات – بغض النظر عن نوعها – هي بمثابة هياكل جماعية لها أنظمة وأهداف تعبر عن مدخلات لبلورة مخرجات نتاجية مادية وفكرية، تستخدم وسائل بنائية وتنفيذية لتتوافق مخرجاتها مع مدخلاتها المرسومة (محسن عوض، 2009). إن مؤسسات المجتمع المدني في الأردن – كباقي الدول – يقع عليها المسؤولية العامة في البناء وترجمة أولويات الدولة في تحقيق تطلعات الأفراد المتعددة التي تنحصر بمجملها في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، من خلال تطوير إمكانيات الأفراد وتوظيف الوسائل لاستثمار الموارد المتاحة، وبشكل يتفق مع الحالة الذهنية للمجتمع. كما أن مؤسسات المجتمع المدني هي شبكة أمان اجتماعي واقتصادي يتوجب عليها القيام بأدوار تتناغم مع تطلعات كل من الأفراد وجهود المؤسسات العامة والخاصة، حينما تخلق

بيئة تعزز بها الحريات العامة والأخذ بالشفافية، على أسس احترام المساواة في الحقوق والواجبات، وعلى ضوء بنى قانونية عصرية تظهر فيها المشاركة المجتمعية والشراكة اللازمة لبناء دولة حديثة.

لهذا، فإن مسؤولية مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق مستلزمات التنمية تكمن – بالإضافة لما ورد – في تجذير الثقافة المجتمعية الإيجابية من خلال إبراز القيم البناءة، وتجسيد الانتماء لهوية الوطن والاعتزاز بتجاربه التاريخية ذات العلاقة بالذاكرة الوطنية وتعميق ثقافة الاستقامة الفردية والجماعية المبنية على الاعتدال والأخذ بنهج الحوار المتزن، وترسيخ الأخذ بثقافة العمل التطوعي والحفاظ على المصلحة العامة. أما المؤسسات المجتمعية ذات المهام الرقابية فتتحدد مسؤوليتها في وضع وتنفيذ المعايير المؤسسية التي تحمي بها المجتمع وأفراده من مختلف أشكال الإساءات السلوكية المهنية من المستنفذين، وتحمي المستهلك من الاستغلال وتدني مستويات الجودة والتلوث.

أما منظومة مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالمهن المستقلة من نقابيين مثل الأطباء والمهندسين – على سبيل المثال لا الحصر – فهي مهمة وحيوية، خاصة عندما تنسجم ثقافة أعضائها السلوكية المهنية والشخصية في أدوارهم الوظيفية، وترتيب أوضاعهم بما يخدم مهامهم الوطنية، وتعزيز تطلعاتهم وانفتاحهم على المعرفة العالمية، لإعداد جيل مهني ونقابي يبرز في تمايزه المعرفي، وضمانة حقوقه التشريعية التي تقدر الدور واحترام قيمة العمل (عوض، 2009).

د – الحكومة وعلاقة المجتمع المدني بالتنمية:

إن مقاربة دور مؤسسات المجتمع المدني تجاه المساهمة في التنمية، وعلى ضوء إجراءات السياسة العامة بقيادة السلطة التنفيذية في الأردن – وكما هي في معظم الدول العربية – مازالت ضعيفة لدرجة يمكن وصف دورها بعدم النجاح؛ وذلك لسببين رئيسين:

الأول: يتعلق بمقاربة محدودية الدور؛ ويستند إلى عدم تزويد الحكومة لمؤسسات المجتمع المدني بالمقومات الضرورية التي تؤهلها لإنجاح برامجها التنموية؛ مما يؤثر على محدودية أدوارها الوظيفية في ترجمة أهدافها المتعلقة بالتنمية السياسية والاقتصادية، وهذا من نتاجه كذلك أن يضيق على المؤسسات الدفع لتحديث أفق تفكيرها ومن ثم نهجها نحو الانخراط العملي لتحقيق مصالح

نفعية عامة. كما أن تقييد وضعها المالي في عملية التمويل يجعل المؤسسات غير الحكومية ذات دخول مالية محدودة لا تؤهلها لإقامة مشاريع فاعلة توفر منها الوظائف وتنمي الاستثمار بما يخدم التقليل من نسب البطالة والفقر.

الثاني: يتعلق بالمقاربة الأمنية؛ حيث ما زالت السيطرة الأمنية تشكل هاجساً حاضراً من قبل السلطة التنفيذية في تحديد دور مؤسسات المجتمع المدني في الأردن، وتستخدم أداة (عرقلة) تجاه عمل الهيئات الإدارية والعامة للمؤسسات؛ بمعنى أن الحكومة مازالت تكرس سلطتها على المواطن لضبط حركته الاجتماعية والسياسية بشكل فاعل (مهنا، 2003).

ومع أهمية ما ورد، فإن مسؤولية السلطة السياسية واجبة في توفير الظروف المناسبة لرفع سوية عمل مؤسسات المجتمع المدني في الأردن؛ لتقوم بأدوار وانطلاقات فاعلة، إلا أن هذه المؤسسات ذاتها ما زالت غير إيجابية في الحراك السياسي والاقتصادي وضمن الظروف والإمكانات المتاحة؛ بمعنى أن المؤسسات غير الحكومية مازالت تحصر نفسها في مبرر محدودية الدور المرسوم من قبل السلطة التنفيذية مع أنها تزداد عدداً واتساعاً دون توظيف لبرامج تنسجم مع متطلبات تفاعلها مع المحيط المجتمعي، فهي ما زالت بهذا تضعف نفسها لعدم قيامها بالأدوار الرئيسة التالية ضمن المستوى الإيجابي المطلوب:

1 – ضعف الدور في استمرارية تأهيل الفرد والأسرة في الإعداد الجيد؛ وذلك للقيام بدورهما من خلال برامج التعليم والتدريب لتكوين انطلاقات تحديثية قائمة على مشروع مؤسسي مجتمعي ذي معالم واضحة يؤدي إلى القناعة الفعلية في الانخراط الفاعل في مؤسسات المجتمع المدني أو المساهمة في تكوينها.

2 – تعزيز ثقة المواطن كونه غاية الدولة، وأن السلطة التنفيذية ما هي إلا أداة لتحقيق تطلعات الأفراد، كما أن البنى القانونية تحكم أفعال السلطة الحاكمة بالمستوى الذي تحكم به سلوكيات الأفراد والمؤسسات غير الحكومية. وهذا من شأنه أن يستوجب على المؤسسات المجتمعية المعنية العمل المستمر في إشاعة أهمية الحريات، ودمقرطة مختلف مجالات الحياة بما ينسجم مع مرجعية الدولة في الحفاظ على قيم المجتمع الذي أساسها قيم الفرد الفاعل.

3 – تعزيز روح المواطنة الصالحة عند الأفراد في المجتمع، بسبب غياب

الشفافية والمصداقية؛ مما أدى إلى قتل روح التنافسية والتضحية من أجل المصلحة العامة (الساكت، 2008).

وبشكل عام مهما كان نوع العلاقة بين المؤسسة السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الأردن، فإن هذه المنظمات مازالت مغيبة بنفسها عن القيام بأدوارها، ولا تنهض بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه الإصلاح السياسي والاجتماعي من جانب، وتجاه جوانب التنمية الاقتصادية من جانب آخر، وعليها بهذا أن تأخذ في تقييمها لذاتها على ثلاث ركائز أساسية:

– القوة: بمعنى الكفاءة في قدرتها للقيام باستغلال أعلى حيز تشريعي واستخدام أمثل للموارد المتاحة، وأن تعمل من خلال هيئاتها الإدارية في توثيق صلاتها مع جميع أعضائها ليكونوا فاعلين في احترام المؤسسة التي ينتمون إليها؛ مما يجعلها قوية في أدائها وفي استمرارية استقطابها لأعضاء جدد.

– النزاهة: بمعنى الشفافية كون هذا العنصر أساسياً لفرض واقع جديد في تدشين علاقة قوية بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة في الأردن، فما زالت تنظر الحكومة لمعظم المؤسسات بأنها لا توظف موازناتها المتاحة ضمن الغايات التي قامت عليها تلك المؤسسات، وأن استخدامها يقتصر – إلى حد كبير – على دفع الأجور وترتيبات شكلية داخلية، وأن الأعضاء أنفسهم غير منسجمين بعضويتهم مع المؤسسات التي ينتمون إليها.

– الاستقلالية: ولها علاقة بالفاعلية؛ كون استقلالية المؤسسات تؤثر بشكل مباشر على فاعلية أدوارها، لذا لابد أن تدرك مؤسسات المجتمع المدني أن واجبها أن تنظر للاستقلالية بأنها ليست امتناناً ورهاناً حكومياً، بل هي إرادة تتقدم بها المؤسسات على ضوء مصداقية حوارها مع السلطة السياسية مع ملازمة النهج السلوكي الفاعل (مهنا، 2003).

الخلاصة:

بناءً على ما تقدم، نلاحظ أن العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة يجب أن تكون علاقة متبادلة، تقوم على مفهوم الشراكة والتعاون، وبما يخدم – بالنهاية – تطلعات جميع أفراد الدولة ومؤسساتها. وعلى الرغم من درجة الاختلاف

الوظيفي النسبي الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني من جانب، والسلطة التنفيذية من جانب آخر، فإن كليهما متساويان ضمن مفهوم الحقوق والواجبات؛ حيث إن الأدوار لابد أن تحدد بخدمة القضايا والمصلحة العامة، وتوظيف الأنشطة التي تنسجم مع مستلزمات الإصلاح والتحديث بجميع الأوجه والمجالات، وعلى أسس التكامل المستند إلى فكرة الشراكة الحقيقية وأدواتها. كما أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على مؤسسات المجتمع المدني لكي تقوم بأدوارها، منها ما يرجع إلى العامل الديمغرافي، والاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، والعامل الخارجي. وبشكل عام يمكن إيجاز النتائج التي تخلص إليها الدراسة إضافة إلى اختبار فروض الدراسة بما يلي:

أولاً – النتائج:

1 – إن قوة الدولة تتحدد بمدى ديمقراطيتها، وبدرجة إقرارها بحرية تكوين مؤسسات المجتمع المدني، وتوفير مقومات الحقوق والضمانات التي تستند إلى قواعد قانونية تؤهل المؤسسات لممارسة أدوارها على أسس الاستقلالية والدعم بأوجهه المتنوعة لتحقيق الأهداف التي تنعكس على تنمية الأفراد ومؤسسات الدولة. ومع هذا مازالت وسائل توظيف الديمقراطية في الأردن تتوقف عند جوانبها التنظيرية بعيدة عن واقعها العملي عند تشخيص درجة توظيف مؤسسات المجتمع المدني للأدوار المنوطة بها.

2 – إن نجاح مؤسسات المجتمع المدني كذلك يتحدد بمدى تمتعها باستقطاب الأفراد من ذوي الكفاءات، إضافة إلى توافر القدرة على استخدام الآليات المطلوبة للتعاون لترجمة الأهداف المرسومة إلى نتائج عملية تنعكس على تطلعات جميع مكونات الدولة، ومدى تعاونها بعضها مع بعض بأساليب مدروسة ومنسقة.

3 – هناك العديد من العوامل التي أسهمت في زيادة مؤسسات المجتمع المدني وانتشارها في الأردن، منها ما يتعلق بكفالة القواعد القانونية ذات العلاقة بالتنمية الاجتماعية والسياسية، وزيادة مؤسسات التعليم بمستوياتها المختلفة، وتعدد وسائل التنشئة الأخرى، كوسائل الإعلام والاتصال التي ساعدت في تنمية الثقافة العامة لدى الإنسان الأردني، بالإضافة إلى سعي النظام السياسي الأردني إلى إيجاد مرتكزات أساسية للحفاظ على هيبة الدولة الأردنية وشخصيتها؛ مما

ساعد في خلق مؤسسات مجتمعية قادرة على التنشئة السياسية التي تسهم في الاستقرار وبث روح الانتماء للوطن والولاء للنظام السياسي.

4 – تقوم مؤسسات المجتمع المدني في الأردن بالعديد من الوظائف الأساسية، كنشر الثقافة المجتمعية التي تعتمد على القيم الأردنية، والإسهام في تقديم الخدمات العامة، والتنمية السياسية والاقتصادية، وطرح المطالب المتعلقة بأعضاء مؤسسات المجتمع المدني بشكل خاص والمواطنين الأردنيين بشكل عام، ورصد الإجراءات الحكومية وتقديم الدراسات التي تعزز الإستراتيجيات الحكومية، والعمل على حماية الحقوق ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية.

5 – هناك العديد من المحددات المنهجية التي تعمل ضمن مجالاتها مؤسسات المجتمع المدني في الأردن، التي تشكلت على ضوئها للقيام بالمهام والأهداف المنوطة بها، وتتمثل بعناصر العمل التطوعي واللاربحية والاستقلالية ومصادر الدعم المالي.

6 – يوجد كثير من التحديات الرئيسة التي ما زالت تواجه مؤسسات المجتمع المدني في الأردن، يتمثل أبرزها بوجود ضعف في التنسيق بين المؤسسات بعضها مع بعض؛ مما أدى إلى غياب مفهوم الشراكة والتعاون بين معظم المؤسسات، وضعف وسائل التنشئة ذات العلاقة بالتثقيف بأهمية الانتماء للمؤسسات الأهلية، كالتنشئة الأسرية ومؤسسات التعليم ووسائل الإعلام؛ مما يؤثر على نوعية مخرجات المؤسسات؛ كون بعضها لا يضم شريحة واسعة من النخب التي تتمتع بروح العمل الجماعي الذي يعود بالنتائج الإيجابية على المصلحة العامة. بالإضافة إلى عدم وجود وسائل تحديثية تسهم في زيادة فاعلية دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع وتقدمه كتهيئة وسائل تواصلية بين المؤسسة والفرد وبين المؤسسات بعضها مع بعض، وتقديم رؤى وتوجهات عملية في حل القضايا المتعلقة بجوانب الإصلاح والتحديث المختلفة، وضعف التمويل المالي اللازم خاصة من القطاع الخاص.

7 – إن دور مؤسسات المجتمع الأردنية في مجالات التنمية من جانب، ودعم الحكومة لها من جانب آخر، ما زال ضعيفاً، بسبب غياب الثقة بين الجانبين. وما زال الهاجس الأمني وتوغل كل منها بالتدخل في شؤون الآخر، جعل أدوار المؤسسات

تقليدية وضمن مسار ثابت لا يتمتع بمستلزمات التحديث لطرح وتوظيف برامج الحداثة التي تستلزم النهوض بالمجالات التنموية المختلفة.

ثانياً – اختبار الفروض:

وفيما يتعلق باختبار صحة الفرض الرئيس والفروض الفرعية التي استندت إليها الدراسة في عرضها وبما تضمنته في مباحثها الثلاثة، تخلص الدراسة إلى ما يلي:

أ – فيما يتعلق بالفرض الرئيس، يؤمن الباحثان – كما بينت الدراسة في مضمونها – بأن قدرة مؤسسات المجتمع المدني على توظيف أدوارها ترتبط بمساهمة السلطة التنفيذية في تقديم جميع الوسائل والإجراءات التي تكفل دعم المؤسسات المدنية، كاستقلالية العمل وتشجيعها بالاستفادة من نشاطاتها والأخذ بأفكارها عند وضع الإستراتيجيات الوطنية، واستقطاب الكفاءات القيادية لتكون ضمن منظومة السلطة التنفيذية. إلا أن تلك العلاقة الارتباطية تميل إلى وصفها بالعلاقة (السلبية) بسبب سيطرة السلطة التنفيذية على مؤسسات المجتمع المدني نتيجة هاجس عدم الاستقرار الذي تخشاه الحكومة عند تنامي أدوار معظم المؤسسات، وترى بذلك أنه يضعف سيطرتها على مراقبة أفراد المجتمع في حركاتهم المجتمعية والسياسية.

ب – أكدت الدراسة صحة الفرض الذي يفيد بوجود علاقة إيجابية بين تنامي مؤسسات المجتمع المدني وانتشارها في الأردن، وبين العوامل الأساسية التي تسعى لتحقيقها خاصة المتعلقة بالجوانب التنموية، وقد أسهم ذلك في زيادة الوسائل المساعدة للقيام بمهامها، كانتشار مؤسسات التعليم ووسائل الإعلام والتثقيف المختلفة، بالإضافة إلى الأخذ بالنهج الديمقراطي وفتح القنوات التي تسهم بذلك، كتعديل القوانين الخاصة بالحريات والاجتماعات العامة وقانون المطبوعات والنشر..إلخ.

ج – أما الفرض الفرعي الذي ينطلق بمقولة: "إن هناك علاقة ارتباطية بين ضعف التعاون والتنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني بعضها مع بعض، وبين تنامي تأثيرها على الحكومة والمجتمع الأردني"، فقد بينت الدراسة أن العلاقة ما زالت تميل إلى مستوى السلبية بسبب قصور العمل المؤسسي المنظم عند معظم المؤسسات المدنية في الأردن، وأن العديد منها يعمل بانفرادية؛ مما يجعلها في حالة من الضعف، وفي مواقف تبدو فيها ضعيفة أمام نظرة المجتمع إلى قدرتها على مواجهة الحكومة في القضايا ذات العلاقة بالإصلاح والتحديث.

المراجع:

إبتسام العطيات. (1998). **العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني الأردني ومؤسسات المجتمع المدني العالمي**، الجامعة الأردنية، عمان.

أحمد عوض. (2009). **النقابات العمالية الأردنية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية**. مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، عمان.

جان وليام لابيار. (1983). **السلطة السياسية**. الطبعة الثالثة، ترجمة: إلياس حنا إلياس، لبنان، بيروت: منشورات عويدات.

جبر شمخي. **علاقة التكامل بين المجتمع المدني والدولة، الحوار المتمدن**
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=89996

جميل صليبا. (1982). **المعجم السياسي**، بيروت، لبنان: دار الكتاب اللبناني.

خالد الشقران. (2010). **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية: الحالة الأردنية**. مركز الرأي للدراسات.
http://alraicenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=130:2010-11-03-09-44-34&catid=14:2010-11-03-16-58-11

سعد الدين إبراهيم. (1988). **مستقبل المجتع المدني والدولة في الوطن العربي**. عمان: منتدى الفكر العربي.

صبري الربيحات. (2010). **التطور الديمقراطي في الأردن وآليات تفعيل مؤسسات المجتمع المدني**. مركز الرأي للدراسات.
http://www.alraicenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=31

عبد الجبار عباس. (2010). "مجتمع مدني، ما هو المجتمع المدني". **جريدة الصباح**، يومية سياسية تصدر عن شبكة الإعلام العراقي، بغداد، العدد (2110)، تشرين أول/2010.

عبد الرحمن الشمري. (2001). **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

عبدالعزيز راجل. (2013). **المجتمع المدني والدولة.. أزمة علاقة أم أزمة غياب**. مركز آفاق للدراسات والبحوث، حرر في 09/02/2013
http://aafaqcenter.com/index.php/post/1730

عبد الهادي الجوهري. (1999). **الدراسات في التنمية الاجتماعية**. مدخل إسلامي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

عبد الوهاب رشيد. (2003). **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**. بيروت: دار المدى للثقافة والنشر.

علي الأحبابي. (2010). المجتمع المدني والدولة العربية، **جريدة الجريدة**، السنة الثامنة، العدد (737)، العراق، بغداد.

علي الدين هلال، وسلوى شعراوي. (2001). **إدارة شؤون الدولة والمجتمع**. مركز دراسات واستشارات عامة، جامعة القاهرة.

كريم أبو حلاوة. (1999). **المجتمع المدني**. (مجلة عالم الفكر، العدد الثالث، يناير/ مارس 1999)، ص 12.

كمال المنصوري. (2009). المنظمات غير الحكومية ودورها في عولمة النشاط الخيري والتطوعي، المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية والخيرية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر.

كمال مهنا. (2003). **معوقات الحوار على صعيد الهيئات الأهلية والدولة**. جامعة نيويورك – الباني، الولايات المتحدة.

مازن غرايبة. (2002). **المجتمع المدني والتكامل: دراسة في التجربة العربية**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

مالك خريسات. (2008). **التوازن بين ممارسة حرية الاجتماعيات العامة ومقتضيات حماية النظام العام**. مركز الإعلام الأمني، عمان.

محسن عوض. (2009). **إشكاليات الأداء في منظمات المجتمع المدني**. مكتبة الإسكندرية، القاهرة، مصر.

محمد عابد الجابري. (1993). إشكالية الديموقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 176، يناير 1993، 8.

محمد ماضي. (2011). **المجتمع المدني وعلاقته بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية**. مركز آفاق للدراسات والبحوث، حرر في 2011/04/08
http://aafaqcenter.com/index.php/post/1630

محمد منير مرسي. (1986). **البحث التربوي وكيف نفهمه**. الرياض: دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، 1407هـ/ 1986م.

مصطفى حمارنة. (1990). **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: "حالة الأردن"**. القاهرة: مركز ابن خلدون.

مصطفى كامل السيد. (2004). **المجتمع المدني في الوطن العربي: معالم التغيير منذ حرب الخليج الثانية**. مكتبة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

موسى إشتيوي. (2006). **مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الأردن**. برنامج الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية (UNDP)، عمان.

مولاي إسماعيل الفلالي. (2009). **الدولة، المجتمع المدني والتنمية. أية علاقة"**. (نشر في **جريدة هسبريس** يوم 24 – 08 – 2009)
http://www.hespress.com/opinions/14775.html

ناجي الغزي. (2009). "دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية". **الحوار المتمدن**، العدد (2638)، 2009/5/6.

ناصر المسيب وحسين أبو رمان. (2004). **إشكالية تمويل منظمات المجتمع المدني في الأردن**. دار سندباد للنشر والتوزيع، عمان.

نجوى سمك وصدقي عابدين. (2002). **دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة**. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة.

هاني الحوراني وحسين أبو رمان. (2001). **تطور المجتمع المدني في الأردن وواقعه الراهن**. دار سندباد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

هدى أبوغنيمة. (2010). **التطور الديمقراطي في الأردن وآليات تفعيل مؤسسات المجتمع المدني**. مركز الرأي للدراسات.

http://www.alraicenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=31

هيثم الحسيني. (2006). دور وآليات المجتمع المدني في مسار البناء الديمقراطي السليم، **مجلة النبأ**، العدد (84)، لبنان، تشرين ثاني.

وجدان الساكت. (2008). **دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية**. مركز دراسات القدس، عمان.

وحدة دراسات المجتمع المدني. 2010، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات.

Anderlini, S. Naraghi and El-Bushra, J (n.d). (2008). Civil society. In: Justice, governance and civil society. Inclusive security, Sustainable Peace: A Tool kit for advocacy and action, pp. 48-63.

Avineri, S. (1974). *Hegel's theory of the modern state*. Cambridge Studies in the History and Theory of Politics, U.K.

Department of Statistics. (2006). Social trend in Jordan. Issue No.1 July- Sep, 2006.

Frankle, J. (1993). *How to design and evaluate research in education*. New York: McGraw-hill.

Mathur, K. (2001). Good governance, State and democracy', Paper presented at the Conference on Beyond the Post Wasington Consensus: Governance and the Public Domain in Contrasting Economies- the Cases of India and Canada, http://www.yorku.ca/drache/talks/pdf/mathur_delhi.pdf (accessed on 6 Jan, 2013).

Napkin, J. (2009). *Nonprofit sector project*. New York, U.S.A.

Paffenholz, T and Spurk, C. (2006). Civil Society, Civic Engagement, and peacebuilding. Social Development Papers, Conflict Prevention and Reconstruction. Paper no. 36/ October, 2006.Washington, D.C.: World Bank.

Rishmawi, M. and Morris, T. (2007). *Overview of civil society in the Arab world*. Praxis Paper (20), INTRC, Paris.

Warren, Mark E. (1999) (PDF). Civil society and good governance Washington DC: Center for the Study of Voluntary Organisations and Services, Georgetow-nUniversity.https://www9.georgetown.edu/faculty/wilcoxc//CivilSociety.pdf.

قدم في: مايو 2013

أجيز في: يونيو 2014